A 15.—

279/1249

KITĀBU 'L-MASĀ'IL FI'L-ḪILĀF BEJN AL-BAṢRYJĪN WA 'L-BAGDADYJĪN AL-KALĀM FI'L GAWĀHIR

EDIERT VON

ARTHUR BIRAM

كِتَابُ ٱلْمَسَائِلِ فِى ٱلخِلَافِ

بَيْنَ ٱلبَصْرِيِّينَ وَٱلْبَغْدَادِيِّينَ

إمْلَاء لشيخ أبى رشيد سعيد بن محمّد بن سعيد النَيْسَابوريّ

الكلام فى الجوهر

مَسْئِلَةٌ فِى تَمَاثُلِ ٱلْجَوَاهِرِ

ذهب شيوخنا الى أنّ الجواهرَ كُلّها جنسٌ واحدٌ وذهب شيخنا أبو القسم البلخى الى أنّ الجواهر قد تكون مختلفةً كما أنّها قد تكون متماثلةً وقد قال فى كتبه فى الدلالة على أنّ اللّه تعالى ليس بجسمٍ ما من جسم يكون[1] الّا وله شبيهٌ أو يجوز أن يكون له شبيهٌ وهذا يقتضى أنّه يجوز أنّ الجسمُ مخالفٌ لجسمٍ آخرَ الّا أنّه يجوز أن يصير موافقًا له

فالذى يدلّ على صحّة ما نذهب اليه وجوهٌ

أَحَدُهَا أنّ أحد الجوهريْن يلتبس على المدرِك بالآخرِ مع علمه بِتَغَايُرِهِمَا وانْ شئْتَ قُلْتَ مع أنّه لا [2a] تعلّق بينهما والالتباس على هذا الحدّ لا يكون الّا لأجل أنّ أحدهما كأنّه الآخر فيما يتناوله الادراك وذالك يدلّ على تماثُلهما لأنّ الادراك لا يتعلّق بالشى الّا على ما تَقْتَضِيهُ صفتُه الذاتيّةُ والاشتراك فى ذالك يُوجب التماثلَ

فان قيل لِمَ قلتم أنّ هذا الالتباس لأجل أنّ أحدهما كأنّه الآخر فيما يتناوله الادراك قيل له لا بدّ من أن يكون للالتباس وجهٌ يُصرف اليه فقد علمنا أنّ أحد المدرَكيْن قد يلتبس بالآخرِ لتعلّق بينهما من حلول أو مجاورة وقد يلتبس لمكان تماثلهما وكون أحدهما كأنّه الآخر فى الوجه الذى يتناوله الادراك واذا لم يكن الالتباس لمكان

---

1) يكون aus Glosse.

التعلّق وجب أن يكون لتماثلهما ولا شبهة فى أنّ الالتباس لم يحصلْ بين الجوهريْن لأجل ما ذكرناه من التعلّق فالواجب أن يقال انّما التبس أحدُهما بالآخر لأجل تماثلهما

فان قيل لِمَ قلتم أنّ الادراك لا يتعلّق بالشىّ الّا على ما يقتضيهُ أَخَصُّ أوْصافه قيل له لأنّا 1) عند الادراك نعلم اختلافَ ما يَخْتلف من المُدْرَكات اذا لَمْ يَكُنْ لبس2) كما نعلم وجود ما ندركه فلا يَخلُو الادراك من أن يتعلّق بوُجُود ما ندركه أو يكون مُتَعَلّقًا بالصفة التى الأجلها يخالف غيرَه ولا يجوز أن يكون الادراك متعلّقا بالوجود لأجل أنّه كان يجب أن يشيع فى كلّ موجود وهذا يقتضى أن تكون الموجودات كُلُّها مُدْرَكَةً بجميع الحواسّ وذالك لا يجوز ويجب أن يكون السواد مدركا على مثل الصفة التى يُدرَك عليها البياضُ لأنّ صفة الوجود واحدةٌ وهذا يوجب أن يلتبس السوادُ بالبياض على المدرِك وذالك محالٌ، وبعد فانّا نعلم عند ادراكنا للجوهر صفات ثلاث وهى تَحَيُّزُهُ ووجودُهُ وكَوْنُهُ كائنًا فى جِهَةٍ [2b] ولا يجوز أن يتعلّق الادراك به على الصفة الوجود لما قد بيّنّاه ولا يجور أن يتعلّق به على أنّه كائنٌ فى جهة لأنّه لو كان كذالك لَوَجَبَ أن يُفصَلَ بين أن يكون كائنًا فى تلك الجهة وبين أن يَنْتَقِلُ الى أَقْرَبَ المَحَاذيات3) منها وقد علمنا أنّا اذا أدركْنا الجوهرَ فى مكانٍ ثمّ غاب عن بَصْرنا ثمّ أدركناه فى أقرب الأماكن منه لم نفرق بين الحالتيْن فيجب أنْ لا يَصِحَّ أن يتعلّق الادراك به على هذه الصفة فلم يَبْقَ الّا أنّه يُدرَك على صفة التحيّز وهى الصفة بها يتميّز من غيره فقد بان أنّ الادراك لا يتعلّق بالشىّ الّا على صفة مُقْتَضَاة عن أخصّ أوصافه، وبعد فانّا

1) Glosse لأجل أنّا. 2) mscr. ليس. 3) Glosse اليه.

عند الادراك نعلمه على الصفة التى بها يتميّز عن غيره لأنّ الادراك طريقٌ الى مَعْرِفةِ التماثل والاختلاف فلو كان الادراك متعلّقا به على صفة أُخرَى لكان يجب أيضا أن يتعلّق به على هذه الصفة وهذا يوجب أن يكون الادراك متعلّقا بالشئ على أكْثَرَ من صفة واحدة ومتى جُوّز ذالك ولا حاصر وجب أن يكون سبيله سبيلَ العلم فى أنّه يصحّ أن يتعلّق بالشى على كلّ صفة هو عليها وقد عرفْنا فساد ذالك، على أنّ الادراك لا يخلو من أن يكون متعلّقا بصفة تحصل بالفاعل أو يكون متعلّقا بصفة صادرة عن معنًى أو يتعلّق بصفة تحصل لا للذات ولا لمعنًى أو يكون متعلّقا بصفة ذاتيّة أو يكون متعلّقا بصفة مقتضاة عن صفة الذات وقد عرفنا أنّه لا يجوز أن يتعلّق الادراك بالذات على صفة قد حصلت بالفاعل لأنّه لو كان كذالك لكان يجب أن يتعلّق بالحدوث لأنّه هو الصفة التى تحصل بالفاعل وقد بيّنّا فساد القول بأنّ الادراك يتعلّق بالشئ على صفة الوجود ولا يجوز أن يتعلّق بصفة لمعنًى لأنّه كان يجب أن [3a] يتعلّق بكلّ صفة تحصل لمعنى[1]) وهذا يوجب أن ندرك الجوهر كائنًا فى جهة وقد بيّنّا فساد ذالك ويجب أن ندرك كون الواحد منا على سائر الصفات التى يحصل عليها لأجل معانٍ ولا شبهة فى فساد ذالك ولا يجوز أن يتعلّق بصفة تحصل لا للذات ولا لعلّة لأنّه كان يجب أن ندرك المُحْدِثَ مُحْدِثاً ويجب أن ندرك كون الواحد منا مدرِكا وقد عرفنا فسادَ ذالك ولا يجوز أن يتعلّق به على صفة ذاتيّة لأنّا عند الادراك للجوهر لا نعلم له صفةً زائدةً على تحيّزه ولا يجوز أن ندركه على صفة ولا نعلمه عليها كما يجوز أن نعلمه على صفة لا ندركه عليها فإن قيل أنّا لا

1) Das ل aus Glosse.

نعلمه على تلك الصفة لأنّها تَلْتَبِسُ بالتحيّز قيل له اذا كان الادراك يَتَنَاوَل تلك الصفة لا التحيّز ويحصل العلم بالتحيّز على سبيل التَّبْع فإن التَبَس فيجب أن يلتبس التحيّز به حتّى نعلم تلك الصفة عند الادراك مُفَصَّلَةً ويلتبس بها غيرُهُ ولا نعلم الصفة الأخرى الّا على طريق الجملة وهذا كما قد عرفنا أنّ الوجود لمّا لم يتناوله الادراك كما يتناول تحيّز الجوهر لم يلتبس التحيّز بالوجود بل الوجودُ يلتبس بالتحيّز حتّى يحتاج في معرفته على التفصيل الى دلالة وبعد فكان يجب أن يدرك المعدومُ إن كان الادراك يتعلّق به على صفته الذاتيّة لأنّ تلك الصفة فيما تثبته مستحقّة للذات في حالتَيْ العدم والوجود واذا صحّت هذه الجملة علمنا أن الادراك لا يتعلّق بالذات الّا على الصفة المقتضاة عن صفة الذات

فان قيل أليس أحدنا يفرق بين الأسود والأبيض ولا يلتبس عليه أحدهما بالآخر فإن كان الالتباس في الاسودين يدلّ على تماثلهما فالفصل بين الأسود والأبيض يدلّ على اختلافهما [3b] قيل له عن هذا السؤال أجوبةٌ أحدها أنّ مُجَرَّد الالتباس لم نجعله دلالة التماثل حتّى يلزمَ أن يكون مجرّد الفصل دلالة الاختلاف وانّما قضينا بتماثل المدرَكيْن اذا التَبَسَ أحدهما بالآخر على المدرِك متى لم يُمكنْ أن يتعلّق الالتباس بوجه سوى تماثلهما فَعَرُوضُ ذالك أن لا يمكن أن يعلّق الفصل بأمر آخَر سوى اختلافهما في أَنْفُسِهما وقد عرفنا أنّ الفصل بين الأسود والأبيض يمكن أن يعلّق باختلاف ما فيهما من السواد والبياض لا باختلاف الجوهريْن في أنفسهما يبيّن ذالك أنّهما لو كانا خاليَيْن من اللون لَمَا أمكن الفصل بينهما والجواب الثّاني أنّ الالتباس قد يحصل في الأسود والأبيض ألا ترى أنّ أحدهما اذا أُدرك باللمس لم يتميّز عند المدرِك من الآخر اذا أدرَكَه لمسًا وهذا

الالتباس ليس الّا لمكان التماثل والثالث أنّ الالتباس[1]) فى مختلفي[2]) اللون كثبوته فى متّفقي اللون لأنّا تجوّز أن يكون هذا الذى نشاهده الآن وهو أبيض هو الذى شاهدناه من قبل وكان أسودَ وانّما أبدل سواده ببياض فقد ثبت أنّ الالتباس واقعٌ فى هذه الجواهر اتّفقت فى ألوانها أو افترقت والرابع أنّ هذا ليس بأكثرَ من أن لا يتمّ فيه ما أوردناه من دليل الالتباس وهذا لا يكون طعنا فى الدلالة لأجل أنّه لا يمتنع أن تشترك ذاتان فى حكمٍ من الأحكام ثمّ ما يدلّ على ثبوت الحكم فى أحدها غيرُ ما يدلّ على ثبوت الحكم فى الآخر كما قد عرفنا أنّ الأجسامَ والأعراض قد اشتركت فى الحدوث وإن كان ما يدلّ على حدوث الأجسام لا يَسْتَمِرُّ فى الأعراض والخامس أنّ هذين الجوهريْن اذا عُلم من حاليْهما أنّهما لو كانا خاليَيْن من اللون [4a] لَالْتبس أحدهما على المدرِك بالآخر فى الوجه الذى يتناوله الادراك فيجبُ أن يُقضى بتماثلهما واذا كانا مثليْن ان[3]) كانا خاليَيْن من اللون فكذالك يجب تماثلهما وإن افترقا فى اللون لأنّهما اذا تماثلا فانّما يتماثلان[4]) لمّا هما عليه فى أنفسهما ولا يجوز أن تتغيّرَ حالهما فى ذالك بوجود ما يوجد فيهما من المعانى المختلفة دليل آخَرُ وهو أنّ الجواهر لو كانت مختلفةً لكانت مفترقةً فى حكم يكون الافتراق فى ذالك الحكم ينبئ عن اختلافهما لأنّ ذالك واجب فى كلّ مختلفيْن وقد عرفنا أنّها لم تفترق فى وجه يكون الافتراق فيه يُوجب الاختلاف لأنّها قد اشتركتْ فى كونها جواهر وقد اشتركت فى التحيّز عند الوجود وفى أنّها اذا حصلت

1) Im Mscr. Lücke. 2) Mscr. المختلفى. 3) Mscr. أو.
4) Mscr. تماثلان.

موجودةً مُتَحَيِّزةً فكلُّ واحدٍ منها يَحْتَمِلُ من الأعراض ما يحتمله سائرُها واذا كان كذالك لم يصحّ افتراقهما فى وجهٍ يكون ذالك مُؤذِنًا بالاختلاف وكاشفًا عنه

فان قيل فلِمَ قلتم أنّ كلّ واحد منهما يحتمل من الأعراض ما يحتمله غيره اذا اشتركا فى التحيّز قيل لـه لأجـل أنّ احتمال العرض حكمٌ يتبع التحيّزَ فيجب فى كـلّ متحيّزٍ أن يحتمل ما يحتمله غيرهُ من المتحيّزات. فان قيل فكيف يصحّ ذالك ولا يجوز أن يوجَد فى أحد الجوهرَيْن ما يصحّ أن يوجَد فى غيره قيل له وان كان لا يصحّ أن يوجد فى أحدهما نفسُ ما يصحّ أن يوجد فى غيره فانّه لا يخرج من أن يكون محتملا له لأنّا نريد بالاحتمال أنّه لو كان ذالك مما يوجَد فيه لكان ما هو عليه من التحيّز [4b] كافيا، وبعد فقد ثبت أنّ التأليفَ يجوز أن يحلّ فى الجوهرَيْن فقد ثبت اذًا أنّ أحدهما يصحّ أن يوجد فيه عين ما يصحّ وجُودُهُ فى الآخر، على أنّه لا فرْق بين أن يحتمل غيرَ ما يحتمله الآخرُ حتّى يوجدُ فيه غير ما يصحّ وجوده فى الآخر وبين أن يحتمل ما يحتمله الآخر فيما يرجع الى ذاته ألا ترى أنّه لو كان يصحّ أن يوجد فى كلّ واحد منهما نفسُ ما يصحّ أن يوجد فى الآخر لكان حالهما فيما يرجع الى ذاتهما كحالِهما اذا لم يصحّ أن يوجد فى كلّ واحد منهما نفس ما يوجد فى الآخر فان قيل أليست القُدْرَة مختلفةً وان كانت كلّ واحدة منها تتعلّق بمثل ما تتعلّق به الأخرى فما أنكرتم أن الجواهر مختلفةً وان كلّ واحد منها يحتمل مثلَ ما يحتمله الآخر قيل له أنّ من تأمّل ما ذكرناه لا يُورِد هذه الزيادةَ لأجل أنّ القدرتَيْن لو تعلّقتا بمقدورٍ واحد لكانت حالهما بخلاف ما هما عليه الآن ومقدورهما متغايرٍ وليس كذالك سبيل الجوهرَيْن لما قد بيّنّا أنّ

حالهما فيما يرجع الى ذاتهما لا تتغيّر سواء صحّ أن يوجد فى كلّ واحد منهما ما وُجِد فى الآخر أو لم يصحّ أن يوجد فى محلّ واحد منهما الّا مثلُ ما يوجد فى الآخر فبَطَلَ ما قدّره

وممّا يقارِبُ هذه الدلالةَ أن يقال لو كان الجوهران مختلفَيْن لكان مفترقَيْن فى صفةٍ من الصفات لأنّ الاختلاف لا يصحّ مع الاشتراك فى سائر الصفات وقد عرفنا أنّه لا صفةَ تحصل لبعضِ الجواهر الّا والآخر يشاركه فيها أو يصحّ أن يشاركه فيها، بيان ذالك أنّ صفات الجواهر أربعٌ وهى كونُها جواهرَ وتحيّزها ووجودُها وكونها كائنةً فى المُحاذَيَات التى تحصل فيها وقد عرفنا أنّها مشتركةٌ فى كونها [5a] جواهرَ ومشتركةٌ فى التحيّز عند الوجود ولا جهةَ يحصل فيها جوهرٌ الّا ويجوز أن يَنْتَقِلَ عنها ويحصلَ فيها غيرُهُ فيكون مشاركا له فى الصفة التى كان حاصلا عليها من قبلُ واذا كان كذالك وجب القضاء بانّها متماثلةٌ

دَليلٌ آخَرُ وممّا يدلّ على ذالك أنّ الجوهر انّما يتميّز ممّا ليس بجوهر بكونه جوهرا وبتحيّزه وقد عرفنا أنّ الجواهر عند الوجود مشتركةٌ فى التحيّز واذا لم تكن موجودةً فهى مشتركةٌ فى كونها جواهر وإن لم تشترك فى التحيّز ومعلوم أنّها اذا وُجدت يجب تحيّزها واذا كان كذالك وجب القضاء بتماثُلها لأنّ الصفة التى بها تتميّز الذات عن مُخالفها بها توافق ما يشاركها[1]) فيها فان قيل لم قلتم أنّ الجوهر يخالف ما ليس بجوهرٍ بكونه جوهرا ولتحيّزه قيل له لأنّا متى عرفنا تحيّزه وإن لم نعرف له صفةً أُخرى مثلا علمنا تميّزه عمّا خالفه فيجب أن يكون التميّز يحصل[2]) بتحيّزه وبما

1) Mscr. يشاركه. 2) aus Glosse

يقتضيه لأنّه لو كان يتميّز بصفة أخرى لَكُنّا متى لم نعرف تلك
الصفة لم نعلم مُخالَفَته وإن علمنا التحيّز لأنّ العلم بالمخالفة فرعٌ
على العلم بما يؤثّر في المخالفة بما قد بُيّن في الكُتُب، وبعدُ فانّه
ليس يخلو تميّز الجوهر من مخالفه من أن يكون لأجل حدوثه أو
لأجل صفة يستحقّها لعلّة نحو كونه كائنا في جهة أو لأجل وجود
معنى فيه نحو أن يقال أنّ الأسود يخالف الأبيض بوجود السواد فيه
أو يكون مخالفا لغيره متميّزا عنه لكونه جوهرا أو لتحيّزه كما نقوله،
ولا يجوز أن يكون مخالفا لغيره لحدوثه لوجوه أحدها أنّه كان قبل
الحدوث مخالفا لغيره والثانى أنّه يجب أن يكون كلّ ما سواه فى
الحدوث مثلا له وبعد فكان يجب أن يكون المُحدَث مخالفا للمعدوم
من حيث أنّ هذا محدثٌ والآخر معدومٌ ولو كان كذالك لوجب [5b]
اذا وُجد المعدومُ أن يصير مخالفا لنفسه واذا عدم المحدث أن
يصير مخالفا لنفسه وقد عرفنا فسادَ ذالك، ولا يجوز أن يكون مخالفا
بصفة تحصل لعلّة نحو أن يكون كائنا فى جهة لأنّه قد يخرج من
أن يكون كائنا فى جهة ولا يخرج من أن يكون مخالفا لِما كان
مخالفا له وليس له أن يقول أنّه انّما لا يخرج من أن يكون مخالفا
لِما خالفه لأنّه يحصل فى جهة أخرى ويقع بتلك الصفة الخلاف
أيضا وذالك أنّه ليس يجوز أن يكون هذا الحكم فى هذه الذات
يحصل لصفتَيْن ضدّيْن وبعد فقد كان الجوهر فى حال عدمه
متميّزا عن غيره ولم يكن كائنا فى جهة فلا يجوز أن يقال أنّ الخلاف
حصل لكونه كائنا فى جهة، ولا يجوز أن يقال بأنّه خالف لوجود معنًى
لأجل ما ذكرناه فى أنّه لا يخالف غيرَه لكونه كائنا فى جهة ولأنّه
كان يجب اذا بطل سواد هذا الجوهر بالبياض أن يصير مخالفا
لنفسه وهذا يمكن أيضا أن يُذكر فى فساد قول من يقول أنّه يخالف

مُخالفة لكونه كائنا فى جهة، على أنّه كان يجب اذا اتّفقا فى طعم واحد واختلفا فى اللون أن يكونا مثلَيْن مختلفَيْن وقد عرفنا أنّ ذالك لا يجوز لأنّه كان يجب اذا طرى عليهما الضدّ أن ينفيهما من حيث تماثلا ولا ينفيهما من حيث اخْتلفا وهذا يوجب أن يكونا موجودَيْن معدومَيْن فى حالة واحدة وقد عرفنا فساد ذالك،

فبثْت صحّة ما قلناه من أنّه يخالف مخالفة لكونه جوهرا ولتحيّزه

فان قيل ولم يجب فى كلّ ما شاركه فى التحيّز أن يكون مثلا له وما أنكرتم أنّ هذه القضيّة انّما تجب اذا ثبت أنّ صفة التحيّز صفة واحدة قيل له لو اختلفت صفة التحيّز فى الذوات مع أنّا ندركها متحيّزة لوقع الفصل بين كلّ متحيّزَيْن وقد علمنا أنّا لا نفصل فان قيل هذا انتقالٌ الى دليل آخَرَ وهو [6a] دليل الادراك قيل له ليس الأمر على ما ظننته لأنّ بعض ما نذكر فى الدلالة من الشروط اذا أُسقط به سُؤال يذكر على دليل آخر[1]) لا يكون انتقالا وانّما يكون انتقالا اذا أمكن الاقتصار على ذالك القدر فى أصل المسئلة فأمّا اذا كان الاقتصار على ذالك القدر فى أصل المسئلة لا يمكن وهو أنّا لا نفرق عند الادراك بين كلّ متحيّزَيْن لا يمكن الاقتصار فى الدلالة على تماثل الجوهرَيْن فانّه لا يكون انتقالا وقد علمنا أنّا بأن نفرق عند الادراك بين كلّ متحيّزَيْن لا يمكن الاقتصار فى الدلالة على تماثل الجوهرَيْن ولا بدّ من أن نرتّب الدليل على الحدّ الذى بيّنّاه فيجب أن لا يكون هذا انتقالا، وهذه الجملة كافية فى نصرة ما نقوله

فأمّا ما يتعلّقون به من الشُبَه فقد دخل[2]) فى تضاعيف ما أوردناه لأنّهم ان قالوا أنّا نفرق بين الأسود والأبيض كما نفرق بين السواد والبياض

---

1) Fehlt wohl هذا. 2) Fehlt wohl الجواب.

فيجب أن يكون الأسود مخالفا للأبيض فقد أفسدناه وإن قالوا أنّ هاهنا جواهر لا تحتمل العلم والقدرة والحياة كالجماد وكالجوهر المنفرد فيجب أن تكون مخالفةً لما يحتمله فقد دخل الجواب عنه فيما ذكرنا لأنّا قد بيّنّا أنّ هذه الجواهر تحتمل هذه الأعراض وانّما لا يصحّ أن توجد فيها لفَقْد ما تحتاج فى الوجود اليه لا لأجل أنّها لا تحتملها[1] يبيّن ذالك أنّ بعض أجزاء الجماد اذا نقل الى تضاعيف أجزاء القلب وبنى معه بنية مخصوصة صحّ أن توجد فيه الحياة والعلم والقدرة وسائر ما يوجد فى القلب

مَسْئَلَةٌ فِيمَا يَقَعُ بِهِ ٱلتَّمَاثُلُ وَٱلِاخْتِلَافُ

اعلم أنّ الذى يؤثّر فى التماثل هو الصفة الذاتيّة أو المُقْتَضَاةُ عن صفة الذات وقد ذكر شيخنا أبو القسم أنّ المثلين لا بدّ من أن[2] [6b] يكونا مُشْتَرِكَيْن فى سائر الأوصاف ما خَلَا الزمان والمكان ويريد بتلك[3] أنّ السواد الموجود فى هذا الوقت يكون مثلا للسواد الذى لا يوجَد فى هذا الوقت ويوجد فى وقت آخَرَ وأنّ السوادَيْن لا يخرُجان من أن يكونا مثلَيْن وإن تغاير محلّاهما

واعْلم أنّا قد بيّنّا من قبل أنّ التماثل انّما يقع بما يكون العلم به أصلا للعلم بالتماثل واذا كان كذالك لم يحسن أن يقال فى المثلَيْن أنّهما انّما يتماثلان لاشتراكهما فى سائر الصفات لأنّ تماثلهما يصحّ ان يُعلَمَ من غير أن يعلم سائر صفاتها ومعلومٌ أنّ السواد لو لم يكن على صفة أخرى وكان على عين[4] الصفة التى يرى عليها وما

1) Mscr. تحتمله. 2) Im Mscr. fehlt أن. 3) Fehlt wohl القضيّة oder etwas ähnliches.. 4) Mscr. عير.

تقتضيه[1]) نوجب أن يكون مثلا للسواد الآخر ولو لم يكونا مشتركَيْن في كونهما سوادَيْن لمّا كانا مثليْن وإن اشتركا في صفات أُخَرَ فقد بان أنّ الذى يؤثّر في التماثل هو الاشتراك في كونهما سوادَيْن وما يكون مقتضى عنه

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلْجَوْهَرَ يَكُونُ جَوْهَرًا فِى حَالِ عَدَمِهِ

اعلم أنّ الذى يذهب اليه الشيخان أبو علىّ وأبو هاشم أنّ الجوهر يكون جوهرا في حال عدمه وقد قال بذالك الشيخ أبو عبد الله وربّما يُجرى في كلامه ما يقتضى ظاهرةً أنّ صفة التحيّز تكون حاصلةً للمعدوم الّا أنّ الحكم الذى هو منْع مثله من أن يحصل بحيث هو لا يحصل الّا اذا كان موجودا فجعل الوجود شرطا في هذا الحكم وفي احتماله للعرض وفي صحّة أن يُدرَك بالحاسّتيْن وذهب شيخنا أبو اسحق الى أنّ المعدوم لا يختصّ في حال عدمه بصفة يتميّز بها عن غيره وانّما يخالف بصفة منتظرة فلا تثبت للجوهر صفة زائدة على كونه متحيّزا وموجودا وكائنا في جهة ويقول أن الخلاف يقع في تحيّزه فقط وذهب شيخنا أبو القسم الى أنّ [7a] المعدوم لا يوصَف بأنّه جوهرٌ ولا بأنّه عرضٌ وامتنع من أن يجرى عليه اسم غيرُ قولنا شيءٌ وقولنا مقدور ومعلوم ومتحيّز عنه وربّما يصفه بأنّه مُثْبتٌ لأنّه يذهب به الاثباتُ خلاف ما ذهبنا اليه على الحدّ الذى نذكره من بعد

والذى يدلّ على صحّة مَذْهَبِنا وجوهٌ

أَحَدُهَا أنّ الجوهر جوهرٌ لذاته واذا كان كذالك وجب أن يكون جوهرا

---

1) Mscr. تقتضيها.

ما دام ذاتا ولا تخرج ذاته في سائر الأحوال من أن تكون ذاتا فإن قيل لم قلتم أنّ الجوهر جوهر لذاته قيل له لأجل أنّه لا يخلو أمّا أن يكون جوهرا لوجوده أو لحدوثه أو لحدوثه على وجه أو لعدمه أو لعدمه على وجه أو لوجود معنى أو بالفاعل أو لما هو عليه في ذاته أو لذاته، ولا يجوز أن يكون جوهرا لوجوده لانّ صفة الوجود صفة واحدة فلو كان جوهرا لوجوده لوجب أن تكون الموجودات كلّها جواهر وقد عرفنا فساد ذالك، ولا يجوز أن يكون جوهرا لحدوثه لهذا الوجه وان عنى به حالة الحدوث لزم أن لا يكون جوهرا في حال البقاء، ولا يجوز أن يكون جوهرا لحدوثه على وجه لأنّه ليس هاهنا وجهة يشار اليه فيقال بأنّ الجوهر اذا وقع عليه كان جوهرا واذا لم يقع عليه لم يكن جوهرا ولأنّه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرا في حال البقاء لأنّه في حال البقاء لا يكون واقعا على وجه، ولا يجوز أن يكون جوهرا لعدمه لأنّه كان يجب أن يستحيل كونه جوهرا في حال الوجود ويجب في كلّما شارَكَهُ في العدم بان يكون جوهرا، ولا يجوز أن يكون جوهرا لعدم معنًى لأنّه كان يجب أن لا يختصّ ذالك المعنى بايجاب كونه جوهرا دون [7b] كون غيره جوهرا فكان يجب أن تكون الذوات كلّها جواهر وقد عرفنا فساد ذالك وبعد فانّ العدم يحيل الايجابَ لأنّا قد عرفنا أنّ الارادة المعدومة انّما يستحيل أن يريد بها المريد لعدمها فكلّ ما شاركه في العدم فالواجب أن يستحيل أن يوجب صفةً للغير ولأنّه كان يجب أن يخرج من أن يوجب كونَ الذات جوهرا اذا وُجد وليس في المعاني ما هذا سبيله وبعد فانّه يجب أن يكون السواد سوادا لعدم معنى ويجب اذا عدم المعنيان أن تكون الذات الواحدة سوادا وجوهرا ويجب اذا طرى الضدّ هو البياض أن ينفيه من أحد الوجهيْن دون الآخر، ولا يجوز

أن يكون جوهرا لوجود معنًى لأنّه كان يجب أن يكون ذالك المعنى مختصًّا بصفة لأجلها يوجب كون الجوهر جوهرا لأجل معنى آخر لأنّ الصفتيْن اذا استحقّتا على وجهٍ واحدٍ لم يجز أن يختلف موجِبُهما وهذا يوجب وجود ما لا يتناهى من المعانى ولأنّه كان يجب أن يكون ذالك المعنى حالا فيه حتّى يختصّ بأن يوجب كونه جوهرا دون كون غيره جوهرا وقد علمنا أنّه لا يحلّه الّا ويكون جوهرا متحيّزا فوجب أن يفتقر ذالك فى كونه جوهرا متحيّزا إلى وجود ذالك المعنى فيه وأن يفتقر ذالك المعنى فى وجوده الى أن تكون هذه الذات جوهرا متحيّزا وهذا يوجب أن يكون كلّ واحدٍ منهما محتاجا الى صاحبه وهذا فى الاستحالة بِمَنْزِلَةِ احتياج الشىء الى نفسه وذالك فاسد ولأنّه ليس هاهنا معنى يشار اليه اذا وُجد حصل الجوهر جوهرا واذا عدم خرج من أن يكون جوهرا لانّ أىّ معنًى يشار اليه يجوز أن يعدم ولا يخرج مع ذالك الجوهر [8a] من أن يكون جوهرا

ولا يجوز أن يكون جوهرا بالفاعل لأنّه لو كان جوهرا بالفاعل لكان يصحّ من الفاعل أن يوجده ولا يجعله جوهرا واذا صحّ ذالك وجب أن يصحّ منه أن يجعله سوادا جوهرا لأنّه لا تضادّ بين الصفتيْن ولا ما يجرى مجرى التضادّ ولو جاز ذالك لكان يجب اذا طرى البياض أن ينفيه من أحد الوجهيْن ولا ينفيه من الوجه الآخر وهذا يوجب أن يكون موجودا معدوما من وجه وذالك محال فان قيل لم قلتم أنّ الجوهر لو كان جوهرا بالفاعل لصحّ منه أن يوجده ولا يجعله جوهرا قيل له لأنّه اذا[1]) لا بدّ من أن يكون لحاله تأثير فى كونه

1) Fehlt im Mscr.

جوهرا فلا بدّ من أن يكون ذالك تابعا لاختياره فإن جعله جوهرا كان كذالك وإن لم يجعله جوهرا لم يكن جوهرا يبيّن ما قلناه أنّ الكلام لمّا كان خبرا بالفاعل صحّ منه أن يوجده ولا يجعله خبرا كما يصحّ منه أن يوجده وأن لا يوجده فإن قيل أليس العلم يكون علما بالفاعل ومع هذا فانّه لا يصحّ من القديم فيما يخلق فينا من العلوم أن يوجدها ولا يجعلها علوما ولا يصحّ منّا فيما نفعله بالنظر أن نوجده ولا نجعله علما قيل له لسنا نقول أنّ العلم يكون علما بالفاعل فيلزمنا[1] ما ذكرته فإن قيل لا بدّ من أن تقولوا بذالك لأجل أنّكم تجعلون كون الفاعل عالما بالمُعْتقَد مؤثّرا فى كونه ما يفعله من الاعتقاد علما ولا تؤثّم حاله فى حكم لفعله الّا وذالك الفعل يكون على ذالك الحكم بالفاعل قيل له ليس الأمر على ما ظننْته بل لا يمتنع أن يكون حاله مؤثّرا فى وقوع الاعتقاد علما ولا يكون مع ذالك علما بالفاعل بأن يكون علما لوقوعه على وجه ثمّ ذالك الوجه وقوعه من فعل العالم بالمعتقد، وليس يمكن أن يُجاب عن هذا السُؤال بأن يقال أنّه يصحّ من اللّه تعالى أن يوجد هذا الاعتقادَ ولا نجعله [8b] علما بأن لا يكون المعتقد على ما تناوله[2] نحو ما يُعلم من كون زيد فى الدار أنّه كان يصحّ أن لا يحصل فيها ولو لم يحصل وخلق اللّه تعالى هذا الاعتقاد الذى هو علم الآن فينا لمّا كان علما فعلى بعض الوجوه كان يصحّ أن يوجد هذا الاعتقاد ولا يكون علما لأجل أنّه لو خلق فينا هذا الاعتقاد وقدّرنا أن لا يكون زيد فى الدار لكان خطاء قول من يقول أنّ هذا كان لا يكون علما وخطاء قول من يقول أنّه كان يجب أن يكون

---

1) Mscr. فيلزه.   2) Viell. نتناوله, Mscr. تناوله.

علما بل تحيل السؤال لما نذكره بعد فإنّ له موضعا هو أخصّ به
فإن قيل ولِمَ اذا صحّ أن يوجده ولا يجعله جوهرا صحّ أن يوجده
ويجعل سوادا قيل له اذا صحّ أن يكون الجوهر جوهرا بالفاعل
وأن يكون السواد سوادا بالفاعل لم تثبت للذات صفة جنسه ولم
يمكن أن يقال انّما تصحّ على ذات من الذوات تستحيل على ذات
أخرى واذا كان كذالك وجب أن يصحّ على كلّ ذات أن تكون
جوهرا وأن تكون سوادا وأن يقف حصول تلك الذات على احدى
الصفتيْن على اختيار الفاعل فإن قيل ولم اذا صحّ حصول كلّ واحد
منهما بدلا من الآخر صحّ من الفاعل أن يجعل الذاتَ عليهما قيل له
لأنّهما لا يَتضادّان ولا يَجريان مجرى المتضادّيْن فاذا كان الأمر على ما
وصفنا وجب القضاء بأنّه يصحّ من القادر أن يجعل الذات عليهما
لأنّه لا[1]) كان يستحيل ولكان المحيل ليس الّا تضادّ الصفتيْن أو كونهما
جاريَيْن مجرى المتضادّيْن، ولا يلزم على ذالك أن يصحّ من الفاعل أن
يجعل الكلام الواحد أمرا بالشيء نهيا عنه لأنّ هذيْن الحكميْن
يجريان مجرى المتضادّيْن من حيث أنّ الكلام لا يكون أمرا الّا
بكون فاعله مريدا لما تناوله ولا يكون نهيا الّا لكون فاعله كارها
لما تناوله وليس يجوز أن يكون [9a] مريدا للشيء كارها لتضادّ
الصفتيْن فلذالك لا يصحّ أن يجعل الكلام الواحد أمرا بالشيء نهيا
عنه لاستناد هذيْن الحكميْن الى صفتيْن ضدّيْن، ولا يلزم عليه أن
يصحّ من الفاعل أن يجعل الفعل الواحد حسنا قبيحا من حيث
أنّه لا تضادّ بين هذيْن الحكميْن لأنّهما يجريان مجرى المتضادّيْن
لأجل أنّ الحسن لا يكون حسنا الّا اذا حصل فيه عرض[2]) مع تعريّة

---

1) لا fehlt im Mscr. 2) Mscr. عرض.

من سائر وجوه القبح والقبيح لا يكون قبيحا الّا اذا حصل فيه وجه من وجوه القبح وليس يجوز أن يكون وجه القبح حاصلا غيرَ حاصل فهذا آكد من التضادّ فى هذا الباب فان قيل ما أنكرتم أنّ بين كونه جوهرا وبين كونه سوادا ما يجرى مجرى التضادّ لأنّه لا يكون جوهرا الّا ويكون متحيّزا ولا يكون سوادا الّا ويكون غير متحيّز قيل له ليس فى كونه سوادا ما يقتضى أن لا يكون متحيّزا وانّما هو اختصاصه بهذه الصفة التى يرى عليها فلا يجب اذا حصل سوادا جوهرا أن يكون متحيّزا غيرَ متحيّز وليس كذلك سبيل الحسن والقبيح لأنّ قولنا حسن يقتضى أنّ فيه عرضا[1] وأنّه لا وجه من وجوه القبح فيه وقولنا قبيح يتضمّن ثبوتَ وجه فيه من وجوه القبح فتفارق أحدهما الآخرَ ولا شبهة فى أنّ صفة التحيّز لا تجرى مجرى المضادّ لكونه سوادا اذا لو حصلتا هكذى لكان لا فرق بين أن تحصلا لذات واحدة وبين أن تحصلا لذاتيْن ولكان يستحيل اجتماع السواد مع الجوهر فى الوجود فان قيل ما أنكرتم أنّ بين الصفتيْن ما يجرى مجرى التضادّ من حيث أنّ تحيّز الجوهر يصحّح وجودَ البياض بحيث هو وكونه سوادا يحيل وجودَ البياض بحيث هو واذا كانت احدى الصفتيْن مُحيلَة لما تصحّحه الأُخرى جَرَيَا مجرى المتضادّيْن قيل له ليس الأمر [96] على ما ظننته لأنّ تحيّزه لا يصحّح وجود البياض بحيث هو على كلّ حال وانّما يصحّح اذا لم يكن سوادا فلا يلزم ما قدّرْته وهذا بمنزلة أن يقول أحدنا أنّ كون الواحد منّا حيّا يجرى مجرى المضادّ لكونه مُشْتَهِيًا من حيث أنّ كونه حيّا يصحّح كونَه نافرا وكونه مشتهيا يحيل ذلك فكما

---

1) Mscr. غرضا.

يقول هاهنا أنّ كونه حيّا انّما يصحّح كونه مشتهيا اذا لم يكن نافرا فأمّا مع كونه نافرا فلا يجوز أن يقول أنّه يصحّح حصوله مشتهيا فكذالك نقول أنّ تحيّز الذات انّما يصحّح وجود البياض بحيث هو اذا لم يكن سوادا فأمّا اذا كان سوادا فلا يجوز أن يصحّحه فان قيل لمَ لا يجوز أن يجعله الفاعل سوادا جوهرا قيل له لأنّه كان يجب اذا طرى البياض عليه أن ينتفى به من حيث أنّه سواد ولا ينتفى به من حيث أنّه جوهر وبعد فلا بدّ اذا طرى البياض من أن يكون حالا فيه ولا يجوز أن ينفى الحال محلّه فان قيل ما أنكرتم أنّ البياض اذا طرى انتفى هذا[1] من حيث أنّه سواد ثمّ يزول التحيّز لزوال صفة الوجود لأنّه يحتاج الى وجوده فى تحيّزه قيل له لا يمكن أن يقال ذالك لأنّ هذا البياض لا بدّ من أن يوجد بحيث هو حتّى يصحّ أن تنتفى هذه الذات من حيث أنّها سواد ولا يوجد بحيث هو الّا والذات موجودة متحيّزة فكيف يمكن أن يقال أنّ هذه الذات تنتفى فى حال وجود البياض ثمّ تخرج من كونه متحيّزا لزوال صفة الوجود، على أنّه يجب أن يبقى موجودا لأنّه لمكان تحيّزه يجب أن يبقى ما لم يطر[2] عليه ما يضادّه من هذا الوجه ولمكان كونه سوادا يجب أن ينتفى اذا طرى عليه ما يضادّه من هذا الوجه وهذا يوجب أن يكون موجودا معدوما فى حالة واحدة

ولا يجوز أن يكون الجوهر جوهرا لما هو عليه فى ذاته لأنّه ليس هاهنا صفة أخرى يشار اليها فيقال أنّه جوهر لأجلها ولأنّا [10a] نريد به ما هو الأصل فى صفاته ولأنّه كان يجب أن تكون تلك الصفة

---

1) Mscr. هذا الذات, vielleicht هذا الشىء oder blos هذا.

2) Mscr. immer يطرا, auch nach لم, bisweilen يطرى.

للذات وأن تستمرّ فى العدم والوجود وهذا غَرَضُنا [1]) وكان يجب ان يكون متحيّزا لأجلها وهذا هو المراد بقولنا جوهر، فان قيل ولم قلتم أنّ الصفة اذا كانت للذات فانّها يجب أن تكون حاصلة ما دامت الذاتُ قيلَ له لأنّ الصفة المقصورة على الذات بمنزلة الصفة اذا كانت مقصورة على العلّة فكما أنّ الصفة المقصورة على العلّة لا يجوز أن لا تحصل مع حصول العلّة لانّ فى زوالها مع حصول العلّة نَقْضا لتعْليلها بها فكذالك لا يجوز أن لا تحصل الصفة مع حصول الذات اذا كانت مقصورة على الذات فقط، يوضح ذالك أنّ الصفة اذا جعلناها مقتضاةً عن صفة أخرى ومقصورة عليها فقط لم يجز أن لا تحصل الصفة المقتضاة مع حصول الصفة المقتضية لأنّا اذا لم نقل ذالك عاد على ما قلناه فى التعليل بالنقض فان قيل لم قلتم [2]) أنّ الذات فى سائر الحالات لا تخرج من أن تكون ذاتا قيل له [3]) أنّ الغرض بقولنا ذات أنّه يصحّ أن يعلم ويخبّر عنه ولا تخرج الذات من ذالك فان قيل لم لا يجوز أن تخرج الذات من أن تكون معدومة أو موجودة فلا يصحّ أن يتعلّق العلم بها وتخرج من أن تكون ذاتا قيل له يصحّ أن يُعلم أنّه كان موجودا من قبل فيتميّز بهذا العلم بينه وبين غيره فلا بدّ فى هذا العلم من أن يكون متعلّقا به لأنّه لو لم يكن لهذا العلم متعلّق مع أنّه يقع التمييز لأجله بينه وبين غيره لوجب أن لا يكون لشىء من العلوم متعلّق ولكان هذا قضينا بأنّ العلم يصحّ أن يتعلّق بالشىٔ على طريق [10b] الجملة لا يقع لأجل هذا العلم فصل بين هذه الجملة وبين غيرها من الجُمَل كما اذا تعلّق بشىٔ بعينه وقع لأجل ذالك العلم فصل بينه وبين غيره من الذوات

---

1) Mscr. عرضنا. 2) لم قلتم fehlt im Mscr. 3) له fehlt im Mscr.

دَليلٌ آخَرُ وأحد ما يدلّ على ذالك أيضا أنّ الجوهر عند الوجود يجب أن يكون متحيّزا فأمّا أن يكون الوجود مؤثّرا في تحيّزه أو يكون المؤثّر أمرا سواه ولا بدّ من ذالك لأنّ الصفة اذا وجب ثبوتها عند صفة أخرى ووجب زوالها عند زوال تلك الصفة ولا يمكن تعليق الصفة بأمر آخرَ سواه وجب أن تُعَلَّق بها لأنّ المؤثّرات تثبت بهذه الطريقة وما يجرى مجراها ولو كان المؤثّر في التحيّز صفةَ الوجود لوجب في كلّ موجود أن يكون متحيّزا واذا استحال ذالك وجب أن يكون المؤثّر في ذالك صفةً أخرى زائدة على الوجود وتلك الصفة لا تخلو من أمرَيْن أمّا أن تكون متجدّدةً أو غيرَ متجدّدة ولا [1]) يجوز أن تكون متجدّدةً لأنّها اذا كانت متجدّدةً عند الوجود كتجدّد التحيّز لم يكن التحيّز بأن يكون معلّلا بها أولى من أن تكون تلك الصفة [2]) معلّلة بالتحيّز وهذا يوجب أن يكون كلّ واحدة منهما مؤثّرة في صاحبتها وذالك يستحيل كما يستحيل تعليل الصفة بنفسها، وبعد فكان يجب أن تكون تلك الصفةُ اذا لم تكن مُعَلَّلَةً بالوجود أن تكون معلّلة بصفة أُخرى ثمّ ان كانت الصفة الأُخرى متجدّدةً فالكلام فيها كالكلام في الصفة الأولى وهذا يوجب القول بحصول الجوهر على صفاتٍ لا نهايةَ لها ولا حَصْرَ وحصول الجوهر على صفات لا نهاية لها ولا حصر غير معقوله واذا صحّت هذه الجملة وجب أن يكون المؤثّر في صفة التحيّز صفةً أخرى غيرَ متجدّدة وأن تكون مستمرّةً للذات في حال عَدَمها

دَليلٌ آخَرُ ويدلّ [11a] على ذالك أيضا أنّ المعدوم على ضَرْبَيْن أحدهما أن يكون المعلوم من حاله أنّه اذا وُجِد وجب أن يكون متحيّزا

1) Mscr. لا.   2) الصفة fehlt im Mscr.

والثانى أن يكون المعلوم من حاله أنّه اذا وُجد استحال أن يكون كذالك فلا بدّ من أن يكون أحد المعلومَيْن متميّزا عن الآخر فليس يخلوا[1] من أن يكون متميّزا بصفة منتظرة أو بصفة حاصلة ولا يجوز أن يتميّز بصفة منتظرة لأنّ ما يؤثّر فى التميّز لا يجوز أن يكون متراخيا عنه مع أنّ التميّز مقصور عليه كما أنّ كلّ حكم يتبع صفةً فانّه لا يجوز أن يحصل قبل حصول الصفة يبيّن ذالك أنّ الذات لا يصحّ منها الفعل من غير أن تكون قادرةً مع أنّ صحّة الفعل مقصورةً على كونها قادرة وهذا واضح

دليلٌ آخَرُ وهو أنّ البارىً تعالى لا بدّ من أن يكون متميّزا عن كلّ معلومٍ سواه ومخالفا له ألا ترى أنّه لا يجوز أن ينوب منابه فيما يرجع الى ذاته وهذا هو المُخالَفة واذا كان كذالك وجب أن يكون ذالك المعلوم مخالفا للقديم ومتميّزا عنه ولا يجوز أن يكون كذالك الّا ويختصّ بصفة بها يتميّز عن غيره فلذالك قضينا بأنّ المعدوم يجب أن يكون على صفة بها يتميّز عن غيره

دليلٌ آخَرُ وهو أنّا قد بيّنّا أنّه لا معلومَ الّا ويجوز أن يعلم على حدّ التفصيل لأنّه اذا لم يصحّ أن يعلم مفصّلا لم يصحّ أن يعلم على حدّ الجملة لما بُيّن فى الكتب واذا ثبت ذالك وقد علمنا أنّه لا يجوز أن يُعلم مفصّلا الّا ويكون على صفة بها يتميّز عن غيره فيجب أن تكون المعلوماتُ فى سائر الحالات موجودةً كانت أو معدومة على صفات يتميّز بها عن غيرها

دليلٌ آخَرُ وهو أنّ اللّه تعالى اذا أراد خلق الجوهر [11b] فلا بدّ من أن يقصد الى ايجاد ما عَلَمَ من حاله أنّه يجب أن يتحيّز عند

1) Mscr. meistens يخلوا.

الوجود ولا يكون هكذى الّا ويتميّز عنده عن غيره ولا يجوز أن يتميّز من غيره الّا ان يختصّ بصفة

فأمّا ما يتعلّقون به من الشُبَه فى هذا الباب فركيك

منها أنّ الجوهر لو كان جوهرا فى حال العدم والعرض عرضا فى حال العدم لَمَا أمكن القول بأنّ اللّه تعالى فعل عرضا أو جوهرا، ومنها أنّه لا صفة للجوهر بوجوده زائدة على كونه جوهرا فاذا قيل أنّه جوهرٌ فى كلّ حال فكأنّه قيل أنّه موجودٌ فى كلّ حالٍ، ومنها أنّه لو جاز أن يكون الجوهر جوهرا فى حال عدمه لوجب أن يصحّ أن يكون متحيّزا فى حال العدم قابلا للمتضادّات فى حال العدم لأنّ المعقول من الجوهر ما يكون قابلا للمتضادّات وقد عرفنا فساد ذالك فيجب أن يفسد ما قلتموه

والجواب أمّا ما قالوه أوّلا فنُعيد لأنّ معنى الفاعل هو أنّه أُوجد[1] مقدوره فاذا كان اللّه تعالى قد حصّل الجوهرَ على صفة الوجود وحصّل العرض على صفة الوجود كان فاعلا لهما، ويقلب هذا السؤال على السائل فيقال أنّك تصف المعدومَ بأنّه شىٌ فيجب عليك ان صحّ ما ذكرتَه أن تقول أنّ اللّه تعالى لم يوجد شيْئًا من الأشياء فان قال لا يلزمنى ذالك لأنّه اذا اخترع المعدومَ من العدم الى الوجود فقد أحدثه وهذا معنى الاحداث وإن كان شيئًا فى حال عدمه قلنا فأرْضَ منّا بمثل هذا الجواب ونقلب على من يصف المعدومَ بأنّه معلومٌ ويمتنع من تسميته بأنّه شىءٌ فيقال يلزمك ان صحّ ما قلته أن تقول أنّ اللّه تعالى لا يخلق ممّا يعلمه شيئًا من الأشياء لأنّ ذالك قد كان معلوما قبل ما خَلَقَه فما الذى خلقه

---

1) Mscr. وجد.

أكان ما خلقه معلوما [12a] أو غير معلوم كما قالوا لنا، فلا شيء يذكرونه في الجواب عن هذا الّا ويمكننا أن نجعله جوابا عمّا سألونا عنه

فأمّا ما ذكروه ثانيا فخطأ عظيم لأنّ للجوهر بوجوده صفة زائدة على كونه جوهرا يبيّن ذالك أنّا قد دللنا على أنّ كونه جوهرا لا يجوز انْ يكون بالفاعل وقد ثبت أنّ وجوده بالفاعل ومحال أن تكون الصفة الحاصلة بالفاعل في الصفة التى لا يجوز أن تحصل بالفاعل

فأمّا ما قالوه[1] ثالثا فجمع بين أمرين مختلفين من غير علّة والوجه في افساد ذالك أن يبيّن أنّ الجوهر لا يجوز أن يكون متحيّزا وهو معدوم لأنّه لو كان كذالك لوجب أن يُرى فى حال عدمه لأنّ الذات اذا حصلت على الصفة التى لو رُئيت[2] لَمَا رُئيت الّا لكونها عليها وحصل الواحد منّا على الصفة التى لو رأى لَمَا رأى الّا لكونه عليها وارتفعت الموانع فالواجب أن يراه، فإن قيل ما أنكرتم أنّه وإن كان حاصلا على الصفة التى يُرى عليها فلا يصحّ أن نراه الّا اذا وُجد قيل له لا يجوز أن يُجعل الوجود شرطا فى الرؤية ولا يكون له تأثير لا فى الصفة التى يُرى عليها الجوهر ولا فى الصفة التى لأجلها يَرى الرائى ولا فى صحّة الحاسّة التى يُرى بها ولا فيما تُكمّل به صحّةُ الحاسّة وكلّ ما يكون شرطا فى الرؤية فلا بدّ من أن يتضمّن التأثير في بعض هذه الأمور التى ذكرناها يبيّن ذالك أنّه لا يجوز أن يُجعل وجودُ الكون فى الجوهر شرطا فى رؤيتنا ايّاه لمّا لم يكن له تأثير فى بعض هذه الأمور التى ذكرناها، فإن قيل ولم لا يجوز أن نُدرك المعدومَ قيل له قد عرفنا أنّ الصوت ينقطع

1) aus glosse. 2) mscr. رؤيت.

ادراكُنا له فى الثانى وانّما يكون كذالك لعدمه فكلّ ما شاركه [12b]
فى العدم فيستحيل أن ندركه، فأمّا ما له [1] قلنا أنّ الجوهر لايجوز
أن يحلّه شىءٌ وهو معدومٌ لأنّه [2] لو صحّ أن يحلّ السوادُ الجوهرَ
المعدومَ لوجب أن يحلّه وكذالك الكلامُ فى البياض المعدوم وهذا
يوجب أن يكون السواد والبياض حالّين فى حالة واحدة فى محلّ
واحد ويُخرجهما من أن يكونا متضادّيْن على المحلّ، وقد ذكرت
هذه الدلالة على وجه آخرَ وهو أنّ السواد والبياض يتضادّان عليه
فلو حلّا المحلّ وهو معدوم لكان يتضادّان عليه وكان يجب أن يُحيل
عدمُ أحدهما عن المحلّ عدمَ الآخر عنه كما أنّهما لمّا تضادّا على
المحلّ فى حال وجودهما كان وجود أحدهما يحيل وجودَ الآخر وهذا
يوجب أن يتضادّ الضدّان فى حال عدمهما وان يستحيل عدم
الضدّيْن كما يستحيل وجودهما

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلجَوْهَرَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُفْتَرِقَيْنِ وَلَا ثَالِثَ بَيْنَهُمَا

ذهب شيوخنا أنّ ذالك صحيحٌ ولهذا جوّزوا أن يكون فى العالم
خلاءٌ بل أَوْجَبُوا ذالك وقال شيخنا أبو القسم لا يجوز أن يكون
الجوهران مفترقيْن ولا ثالثَ بينهما وأحال أن يكون فى العالم خلاء
والذى يدلّ على صحّة ما قلناه وجوهٌ
أحدها أنّ العالم لو لم تكن فيه مواضعُ خالية من الجواهر والأجسام
لكان يتعذّر علينا التصرّف فلمّا علمنا أنّه لا يتعذّر علينا ذلك علمنا
أنّ فيه خلاءً فان قيل ما أنكرتم أنّه انّما لا يتعذّر علينا التصرّف

1) fehlt vielleicht أيضا بذالك. 2) mscr. انه.

فيه. لأجل أنّ أجزاء الهواء تنقبض بعد أن كانت مُنْبَسِطَةً فلهذا يتأتّى التصرّف منّا لأنّها اذا انقبضت صحّ أن تحصل فى أماكنها وربّما يقولون أنّها تصير [13a] أقلّ ممّا كانت لأنّ الأشياء الكثيرة يصحّ أن تصير شَيْئًا واحدا وصحّ أن يصير الشىء الواحد أشياء كثيرةً قيل له أن مع هذا القول بأنّ العالم لا خلل فيه لا يصحّ أن يقال بالانقباض فى أجزاء الهواء مرّةً والانبساط أُخرى ولكان سبيل الواحد منّا سبيل من كان محبوسا فى تنور لأنّ ذالك على سائر الأحوال أجزاء تجتمع بعضُها من بعض فلا يكون فيها خلل فكيف يصحّ أن يقال مع هذا بالتخلخل والاكتناز، فأمّا ما قالوه فى أنّ الأشياء الكثيرة يصحّ أن تكون شيءا واحدا فهو بَيِّن الفساد وذالك أنّ الشىء الواحد لا يجوز أن يحصل على صفتيْن مثليْن لنفسه والأشياء لا بدّ من أن يحصل لكلّ واحد منها صفةٌ ذاتيّةٌ فلو صارت شيئًا واحدا لكان لا بدّ من أحد أمريْن أمّا أن يقال بزوال أكثرَ صفاتها الذاتيّة وهذا لا يجوز لما بُيِّن فى الكتب أو يقال بأنّ الذات الواحدة تحصل على صفات متماثلة للذات وهذا أيضا لا يجوز وقد يقضّينا الكلام فيه فى كتاب النقض على أصحاب الطبائع، فان قال انّ الهواء يحصل فى مكان أحدنا فى حال ما يحصل هو فى مكان الهواء قيل له هذا فاسد من وجوه أحدها أنّ أحدنا اذا تصرّف دفع الهواء الى الجانب الذى يذهب اليه فيجب أن يندفع الهواء الى تلك الجهة فلا يصحّ أن يصير الى المكان الذى انتقل عنه أحدُنا والثانى أنّه لا يصحّ أن ينتقل الى مكان أحدنا الّا [1] اذا فرغ ذالك المكان من أحدنا فكيف يجوز أن يقال بأنّ المكان

1) الّا aus Glosse.

لا يصحّ أن يكون فارغا من جسمٍ، ومتى قالوا بأنّ حال انتقال أحدنا عنه حالُ حصول الهواء فيه قلنا لهم أنّ ذالك الهواء إن كان ينتقل الى مكان أحدنا [13b] فانّما ينتقل بما يُفعل فيه من الاعتماد وذالك الاعتماد يحصل فى حال حركة الواحد منّا الى مكان الهواء وذالك الاعتماد يولّد فى الهواء الانتقال فى الوقت[1]) فيجب أن يكون مكان أحدنا فارغا فى حال ما تحرّك عنه، الّا انّه يمكن أن يُعترض على هذا الكلام بأن يقال أنّ أحدنا يفعل الاعتمادَ قبل أن يتحرّك الى مكان الهواء وذالك الاعتماد يولّد فى الهواء الحركةَ الى مكانه فى حال ما يتحرّك هو الى مكان الهواء ومن حقّ الاعتماد اذا منع من التوليد فى سَمْته وجهته مانعٌ أن يولّد فى جهة أخرى، وبعد فلو صحّ ما قالوه لجاز أن يكون هاهنا كوزان مملوءان ماء يُصَبّ الماء من أحدها فى الآخر فى حال ما يصبّ الماء من الآخر فيه وقد عرفنا أنّ هذا متعذّر وكان يجب فى المكان الضيق اذا استقبلنا ناس أن يصحّ منهم أن ينتقلوا الى أماكننا فى حال ما ننتقل الى أماكنهم فقد عرفنا تعذّرَ ذالك[2])

دليلٌ آخرُ وأحد ما يدلّ على ذالك أنّا لو أخذْنا زِقّا فألزقْنا أحد [14a] جانبيْه بالآخر ثمّ شددْنا رأسَه على حدّ يُمنع دخول الهواء فيه لأمكن جذب أحد الجانبيْن من الآخر واذا جذبنا فلا بدّ من أن يحصل هناك خلاء وليس لأحد أن يقول أنّ الهواء يدخل فيه وذالك أنّه لو كان يدخل الهواء فى ثُقْبة لكان يصحّ أن يمتلئ حتّى يصير بمنزلة ما يُنفخ فيه وقد عرفْنا فساد ذاك وكان يجب اذا

1) Fehlt etwa: الذى يتحرّك فيه الواحد عن هذا المكان.

2) Hier im Mscr.: بلغت القرآءة ثمّ الجزء ويتلوه دليل آخر.

نفخنا فيه أن لا يبقى الهواء فيه بأن يخرج من ذلك الخلل وكان يجب اذا قبّرنا ظاهر الزقّ أن لا يدخله الهواء

دليلٌ آخَرُ وقد أُستدلّ على ذلك بما يقارب ما بدأنا به وهو أنّا أخذنا زقّا ملأناه ريحا أمكننا أن نغرز فيه ابرة ولا يصحّ هذا الغرز الّا بأن يكون هناك خلل لأنّه لا يصحّ اجتماع جسمين فى مكان واحد ولا يمكن أن يقال أنّ الهواء يخرج من الزقّ عند ادخال الابرة فيه لما بيّنّاه [1]) فلم يكنْ بدّ من القول بأنّ هناك خللا كثيرا

دَليلٌ آخرُ وهو أنّا اذا أخذنا قارورة ضيقة الرأس ومصصنا الهواء منها ثمّ غمرناها فى الماء ورأسها مسدود بالابهام فانّ الماء يدخل فيه من غير أن يُسمع منها صوت ولو كان فيه هواء لكان لا بدّ من أن يسمع الصوت منها كما يُسمع اذا لم يُمَصّ الهواء منها فعلمنا بذلك أنّ الهواء يخرج منها عند المصّ ولا يخلفه غيره فيحصل هناك خلل، [2]) هذا من أقوى ما يقال فى هذا الباب وقد أورده شيخنا أبو اسحق ابن عيّاش

دَليلٌ آخرُ وقد أُستدلّ بهذه الدلالة على وجه آخر وهو أنّا اذا أخذنا هذه القارورة ومصصنا الهواء منها ثمّ سددنا [3]) رأسها [14b] بالابهام وقلبناها فى الماء فانّ الماء يدخل فيها فلو لا أنّ الهواء قد خرج منها بالمصّ [4]) لم يكن ليدخلَ الماء فيها كما لا يدخل اذا لم يُمصّ [5]) الهواء منها وقد أوردها شيخنا أبو القسم هذا على نفسه فى كتاب ما خالف أصحابه فيه وأجاب عنه بأن قال أن بالمصّ [5]) يدخل

---

1) Mscr. بيّنّا. 2) Mscr. خللا, Glosse خلاء.
3) Mscr. شددنا. 4) بالمضّ. 5) Mscr. mit durchgestrichenen Punkt über dem ص.

فيها هواء حارّ ويخرج منها هواء بارد قال ومن شأن الحارّ أن يكون سريعَ الحركة ومن شأن البارد أن يكون بطيء الحركة فلهذا يخرج منها[1] ذالك الهواء الحارّ سريعا ويحصل الماء لاستحالة أن يكون فى العالم خلاء، فقال له شيخنا أبو هاشم أنّك قد ناقضتَ لأنّك قد قلت قبل هذا فى المِحْجَمَة اذا رُكّبت على الأخدعَيْن ثمّ جُذب الهواء منها أنّ اللحم ينتوّ[2]) وانّما ينتوّ لأنّه لا يخلف الهواءَ الخارجَ بالمصّ شىء ولو كان بدل فيها هواء حارّ لكان يخلف الهواءَ الخارجَ منها فتى قال فى ذالك الموضع أنّه لا يخلف ذالك الهواء هواء حارّ فقد ناقض لأنّ المصّ[3]) فى كِلَىْ الموضعَيْن على سواء، وبعد فانّ الهواء انّما يدخل بالنفخ لا بالمصّ فمن قال أن بالمصّ[3]) يدخل فيها الهواء فقد سوّى بين المصّ والنفخ وذالك ظاهر الفساد، وبعد فلو أحمينا هذه القارورة بالنار ثمّ قلبناها على الماء لَمَا دخل الماء فيها فعلمنا بذالك فساد ما قاله وأنّ العلّة فى دخول الماء فيها ما ذكرناه :

دليلٌ آخَرُ وأحد ما استدلّ به أنّا لو قدّرنا اربعة[4]) أجزاء كالخطّ ثمّ قدّرنا نقل الأجزاء التى فى الوسط فى حالة واحدة لكان يجب أن لا يخلو حال هذيْن الجزءَيْن اللذيْن هما طرف الخطّ من أحد أمريْن امّا أن يَلْتَقِيَا أو لا يلتقيا فان التقيا أدى الى القول بالطفر وذالك لا يصحّ وان لم يلتقيا وبقيا مفترقيْن ولا جوهرَ بينهما فهو الذى نريده من القول باثبات الخلاء فان قيل لا يمكن نقل هذه الأجزاء دفعةً واحدةً قيل له ما الذى يمنع من ذالك أليس كان يصحّ [15a] نقلها

1) Mscr. منه.
2) Mscr. teils ينبوا, teils ينموا.
3) cf. p. ٢٧, A. 5.
4) So Gl., mscr. ستّة.

لو لم تكن متّصلة بهذين الطرفين فيجب أن يصحّ نقلها وإن اتّصلت بهما وبعد فتى لم يكن فيها من الثقل ما يمنع من النقل فيجب أن يصحّ نقلها ويجب أن يصحّ من اللّه تعالى أن ينقلها فى حالة واحدة ومتى لم يكن فى نقلها أمر سوى فساد المذهب الذى نورد هذه الدلالة لافساده فيجب أن يقال به ويقضى بفساد ذالك المذهب لأنّ الدلالة لا يجوز أن يعترض عليها بالمذهب الذى يورد[1] الدليل لافساده وانّما نجعل الدليل عيارا ونرتّب المذهب عليه فأمّا أن نرتّب الدليل على المذهب فذالك عكس ما يقتضيه العقل والمقاييس الصحيحة

دليل آخر وقد استدلّ شيخنا أبو هاشم على ذالك بأن قال أنّ الآبار العميقة اذا لم يصل الهواء الى أواخرها لم يعش الحيوان فيها فيجب بأن يقال بأنّ هناك خلاء، وليس يصحّ الاعتماد على هذه الطريقة لأنّه يمكن أن يقال أنّ هناك هواء كثيفا والحيوان يحتاج الى أن يتنفّس من الهواء الرقيق فلذالك لا يعيش لا لأجل أنّه ليس هناك هواء، وممّا نسئل[2] هؤلاء أن يقال لهم أليس عندكم أنّ هذه الأجسام تبقى[3] ببقاء يحلّها وأنّ بقاء بعض الأجسام لا يفتقر فى وجوده الى بقاء غيره لأنّه كان يصحّ من اللّه تعالى أن يخلق جوهرا واحدا دون غيره ويخلق فيه البقاء فلا بدّ من بلى فيقال لهم فيجب ان يصحّ أن يخلق البقاء فى السماء والأرض ولا يخلق البقاء فى الهواء الذى بينهما فينتفى الهواء مع بقاء السماء والأرض فان امتنعوا من ذالك لم يمكنهم مع ذالك قولهم بأنّ بقاء أحد الجسمين لا

---

1) Auf Grund einer Glosse von ذالك anzugefügt. 2) Mscr. يُسئل. 3) Mscr. تبقا.

يحتاج الى بقاء الجسم الآخر وإن جوّزوه قلنا لهم فما قولكم لو فنيت الأجسام التى بين السماء والأرض وبقيت السماء والأرض هل تتّصل احديهما بالأخرى فى حال تفنى الأجسام بينهما أو لا تتّصل احديهما بالأخرى فإن قالوا لا تتّصل احديهما بالأخرى ولا تلتقى فقد جوّزوا الخلاء وإن قالوا تتّصل لا محالة [15b] احديهما بالأخرى فقد قالوا بالطفر فقد بان أنّه يلزمهم على مذهبهم أن يجوّزوا الطفر،

ذِكْرُ جُمْلَة مِنْ أَسْوِلَتِهِمْ فِى هٰذِهِ ٱلْمَسْئَلَة وَٱلْجَوَابُ عَنْهَا

سُؤَالٌ لَهُمْ قالوا لو كان الجوهران مفترقيْن من غير أن يكون بينهما ثالث لكان لا يمتنع أن يقال بأنّ المسافة والبُعد بين هذيْن الجوهريْن أقلّ ممّا يكون بين جوهريْن آخريْن أو أكثر أو يساوى ذالك وما يقال فيه أنّه أكثر أو أقلّ أو يساوى غيرَه لا بدّ من أن يكون شيئا ثابتا[1] يبيّن ذالك أنّه يمكن أن يقال بين الجوهريْن من المسافة قدر ذِراع أو قدر باع ولا بدّ من أن يكون ما يصحّ تقديره بالذراع أو الباع جسما ثابتا[2] أو جواهر ثابتة[3] موجودة الجواب يقال لهم أنّا إنّما نقول ذالك على وجه التقدير وعلى معنى أنّه لو كان بينهما جواهر لكان طولها ذراعا أو كانت أكثر ممّا يكون بين هذيْن الجوهريْن الآخريْن أو كانت تكون أقلّ من ذالك أو كانت تكون مُسَاوِيَةً فَعَلَى ضرب من التقدير يصحّ أن يقال هذا نحو ما نقول أنّ اللّه تعلى لو خلق جسما ثمّ خلق بعده جسما آخر ولا وقت يتخللهما ثمّ خلق بعده جسما آخر ثالثا لكان يصحّ أن يقال بأنّ التراخىَ الذى بين الأوّل والثانى[4] أقلّ ممّا يكون بين الأوّل والثالث[5]

---

1) Mscr. ثانيا. 2) Mscr. ثاىا. 3) Mscr. بانته. 4) Mscr. والثالث. 5) Mscr. والثانى.

ويقدّر الوقت فى ذالك فيقال لو كانت أوقات لكانت الأوقات التى بين الأوّل والثانى أقلّ من الأوقات التى بين الأوّل والثالث

سُؤالٌ آخَرُ قالوا اذا شاهدنا الجوهريْن المفترقيْن فلا بدّ من أن يتبيّن عند الادراك كونهما مفترقيْن ولا يصحّ تبيّنُ ذالك الّا بأن نشاهد الخلل الذى بينهما وما ليس بموجود لا يصحّ أن يتعلّق الادراك به وليس يمكن تصوّر مُشاهَدَة جوهريْن مفترقيْن من غير مشاهدة [16a] ما بينهما من الخلل فلا بدّ من أن يكون الخلل بثالث قد حصل بينهما فعلى هذا الوجه لا يمكن اثبات الخلاء اَلْجَوَابُ يقال لهم جميع ما ذكرتموه تَدَاوَى فيها ينازعون ونقول تصحّ مشاهدة الجوهريْن المفترقيْن من غير أن نشاهد ثالثا بينهما وما الذى يمنع من أن يُعلم عند الادراك كون أحد الجوهريْن كائنا فى جهة وكون جوهرٍ آخَرَ فى جهة أخرى بالبُعد منه وإن لم نشاهد أمرا آخر سواهما ولا فرق بين ما ذكروه وبين أن يقتصروا اذا أرادوا أن يدلّوا على نفس دَعْوَاهم بأنّ العالم لا يجوز أن يكون فيه خلاء

سُؤالٌ قالوا قد علمنا أنّ الحُجّام اذا ركّب المحْجَمَة على الأخدعيْن ومصّ الهواء منها فلا بدّ من أن ينتأ اللحم وانّما يجب أن ينتأ اللحم لاستحالة أن يكون فى العالم خلاء اَلْجَوَابُ يقال لهم قولكم أنّ اللحم انّما ينتوّ[1] لاستحالة أن يكون فى العالم خلاء دعوى لا برهان معه بل ما أنكرتم أنّه انّما ينتوّ[2] اللحم لأجل أنّ الهواء مختلط بأجزاء اللحم متشبّث بها فاذا جُذب[3] الهواء بالمصّ انجذب اللحم بجذب ما يتشبّث به كما أنّ أحدنا اذا جذب الهواء المتّصل بالماء بأن وضع على الماء أنبوبةً انجذب الماء على الأنبوبة، ثمّ يقال

---

1) Mscr. ينتيا. 2) Mscr. ينيا. 3) Mscr. حدث.

لهم أنّ هذا بأن يُجعل دلالةً على جواز الخلاء أولى لأجل أنّ هذه المحجمة لو رُكّبت على الحجر ثمّ مُصّ الهواء منها لمّا نتأ[1] الحجر مع أنّه لا جسم يخلف الهواء وانّما لم ينتأ الحجر لأجل أنّه ليس الهواء مداخلا لأجزائه مختلطا به كاختلاطه باللحم ولو كان الأمر على ما قالوه لكان لا فرق بين الموضعين ثمّ يقال لهم أرأيتم لو قدّرنا صفيحة من أجزاء لا تتجزّأ وركّبنا عليها محجمتين من جنبتين ومَصّ الهواء منهما قادران أليس كان لا تخلو الصفيحة من وجوه ثلاثة أمّا أن تقف [16b] وأمّا أن تنجذب الى جهة هذا القادر أو انجذبت الى جهة القادر الآخر لأنّها لا يجوز أن تنجذب الى الجهتين جميعا فى حالة واحدة فان وقفت أو انجذبت الى جهة أحدهما فقد حصل هناك خلاء، ثمّ يقال لهم لو كان الأمر على ما قلتموه لمّا جابت أجزاء اللحم بان تنجذب لاستحالة الخلاء أولى من أن تنجذب أجزاء الزجاج لاستحالة ذالك

سؤال قالوا قد عرفنا أنّ المجبّر اذا أراد أن يجبّر العظم الكسير ووضع قطعةً من العجين على ذالك الموضع ثمّ وضع عليه قطعةً من النار ثمّ أكبّ عليه قَدَحًا فانّ الهواء[2] يحمى فخرج من خلل القدح واذا خرج الهواء ارتفعت النار لتتخلّف الهواء فى مكانه فاذا ارتفعت النار ارتفع العجين فيخلف النارَ فى مكانها واذا ارتفع العجين ارتفع العظم وعاد الى مكانه وانّما يجب ذالك لاستحالة الخلاء والجواب يقال لهم قولكم بأنّ هذه القضيّة انّما وجبت لاستحالة الخلاء دعوى فيها ينازعون فما أنكرتم انّها انّما استحالت لأجل أنّ النار اذا وُضعت على العجين فقد فُعل فيها اعتماد فى جهة السفل فهى

1) بنا. 2) Mscr. الهوى.

تـذهـب فى خلل العجين واللحم سفلا بذالك الاعتماد المجتلب ثمّ تُراجِع اذا انقضى المجتلب بما فيه مـن الـلازم صُعـدا فينجذب العظم واللحم وبتراجع [1]) النار صعـدا فيعود الى مكانـه، ثمّ يقال لهم هذا بأن يُجعل دلالةً على أنّ فى العالم خلاءً أقرب لأنّ هذه العجينة لو جُعلت على قطعة من الحجر ثمّ طُرحت النار وأُكبّ عليها قدح لكان الهواء باختلاط أجزاء النار به يخرج من خلل القدح ولا يخلف ذالـك الهواءَ جسمٌ آخرُ لأنّ الحجر لا تنتوّ[2]) أجزاؤه ولا ترتفع عـن مكانها فيجب أن يقال بأنّ هناك خلاءً

سُؤالٌ آخَرُ قالوا قد عرفنا أنّ القارورة الضيقة الرأس لو مُصّ[3]) الهواء منها ثمّ غُمرت فى الماء لـكـان الماء يرتفع اليها مع أن من شأنه أن يتحدّر وانّما يجب ارتفاع [17a] الماء اليها لاستحالة أن يكون فى العالم خلاءٌ.لأنّ الهواء الحارّ الذى دخل فى القاورة من نفس الانسان يخرج سريعا فلا بدّ من أن يخلفه جسمٌ آخرُ اَلجَوَابُ يقـال لهم قد بيّنّا أنّه لا يحصل فيـهـا هواء حـارّ من النفس لأنّ ذالك انّـمـا يحصل بالنفخ لا بالمصّ، وبعد فانّ العلّة فى ذالك ليس ما ذكروه بـل لأجـل أنّ الهواء اذا مُصّ من القارورة وفيـهـا أجزاء ناريـة كثيرة[4]) الاعتماد فتطهر تلك الأجزاء فاذا غمرت فى الماء حصل فى تلك الأجزاء الـنـاريّـة اعتماد سفلا فتذهب فى أجزاء المـاء ثمّ تتراجع بما فيـه من الاعتماد صعدا فينجذب بتراجعها الماء كما قلنا فى علّة نَبْو العظم وعوده الى مكانه عند المجبّر له

---

1) Mscr. Lücke, wohl aber ursprünglich. 2) Mscr. يَنتا.
3) مُصّ mit ausgestrichenen Punkt über dem ص. 4) Mscr. كبيرة.

سُؤَالٌ آخَرُ قالوا قد عرفنا أنّ سراقة الماء اذا جُعل فيها الماء ثمّ سُدّ رأسها بالابهام فانّ الماء لا يسيل من نقبها مع أن من شأن الماء أن ينحدر ويسيل الى أسفل وانّما كان كذالك لأجل أنّه ليس يخلف الماء جسمٌ آخر سواه فلذالك يبقى فى السراقة ولا يسيل منها
اَلْجَوَابُ يقال لهم ليست العلّة فى ذالك ما ذكرتموه بل لأجل أنّ اليسير من الهواء يمانع اليسير من الماء من النزول فلذالك يبقى الماء فيها فاذا رُفعت الابهام عن رأسها وداخل الماء هواءٌ أكثر فى نزوله فلم يَقْوِ ذالك اليسير من الهواء[1]) على منع ما جاوره من الماء من النزول، يبيّن صحّةَ ذالك أنّ تلك النقب لو وسعت لَمّا وقف الماء فيها مع أنّه ليس يدخلها الهواء فيخلف الماء وكذالك لو صُبّ فى السراقة الزِئْبَق لَمَا وقف ولو كان الأمر على ما ذكروه لكان لا فرق بين أن تكون ضيقة النقب وبين أن تكون واسعة النقب فى أنّه كان يجب أن يثبت الماء فيها وكان لا فرق [17b] بين ما هو أثقل من الماء كالزيبق وبين نفس الماء، ثمّ يقال لهم هذا بأن يُجعل دليلا على اثبات الخلاء أولى بأن يقال لو أنّا جعلنا الزيبق فى هذه السراقة وسددنا رأسها بالابهام لكان الزيبق لا يثبت فيها مع أنّه ليس يخلف الزيبق اذا سال منها جسمٌ آخرُ من هواء وغيره فيجب أن يكون هناك خلاء

سُؤَالٌ آخَرُ قالوا قد عرفنا أنّ جرّة لو كان فيها ماء[2]) ثمّ جمد الماء كلّه لكانت الجرّة تنكسر وتنشقّ وانّما تنكسر لأجل أنّ الماء بالجمود تنقبض أجزاؤه فلو لم تنكسر الجرّة لكان هناك خلل لأنّه قد لم يحصل عند جمود الماء فيه هواء غير أنّه لمّا لم يجز الخلل انكسرت

1) Mscr. الهاء.   2) ماء fehlt im Mscr.

الجزء عند جمود الماء فيه ٱلْجَوابُ اعلم أنّ انقباض أجزاء الماء عند الجمود لا يصحّ على قولهم لأنّ الماء اذا لم يكن جامدا لا تتخلّل[1] أجزاءه أماكنُ فارغةٌ كما لا تتخلل[1] اذا جمد فَعَلَى أىّ وجه يكون منقبضا فان قالوا بأن يصير أقلّ ممّا كان فقد أبطلناه فيما تقدّم، ثمّ يقال لهم ليست العلّة فى انكسار الجرّة ما ذكرتموه بل لأجل أنّ الهواء اذا برد فانّه يكون كثير[2] الاعتماد لأنّه يكون كثير[3] الحركة ويتبيّن ذالك من حاله فيؤثّر فى ذالك الكسر بما فيه من الاعتماد معما يحصل فى الماء من الثقل والاعتماد على موضع منه عند اجتماع أجزائه بالجمود فيكون التأثير أكثر من أن تكون أجزاء منبسطة وأن يكون ما فيه من الثقل كالمنقسم على كلّ الجرّة فلذالك يؤثّر فى انكسار ذالك الموضع ولو كان الأمر على ما ذكره لكان لا فرق بين الحديد والزجاج فى الانكسار اذا جمد فيه الماء كلّه ومعلوم أن الآنية اذا كانت شديدة الصلابة وكانت ثخينة غليظة فانّها لا تنكسر وان جمد الماء فيها فقد بَانَ أنّ هذا بأن يكون دلالة على جواز الخلاء [18a] أولى

مَسْئَلَةٌ ذكر شيخنا أبو القسم فى عيون المسائل أنّ المجتمع هو الأعراض اذا اجتمعت فى محلّ واحد وأنّه لا يقال فى الجسم مجتمع الّا على طريق المَجاز ويراد به أنّه متجاور ومؤتلف

واعلم أنّ هذا خطاء لأنّ ذالك بالضدّ ممّا يقوله اهل اللغة أنّ الاجتماع كالنقيض للافتراق وعندهم أنّه يوصف بذالك فى الحقيقة ما يجوز أن يوصف بالافتراق وهو الجوهر دون العرض فلا أدرى من أين له هذا الاختيار حتّى يقول أنّه رجوع عن مقالة ويبرّم الفصل به وليس فيه الّا عبارة فاسدة

1) Mscr. نتحلل u. نتحلل. 2) Mscr. كسر. 3) Mscr. كبير.

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ فِى ٱلْحَجَرِ وَٱلْخَشَبِ نَارًا كَامِنَةً

أنكر شيخنا أبو القسم أن يكون فى الحجر والخشب نار كامنة وذكر ذالك فى عيون المسائل وقال أنّ النار يُحْرِق ما لاقاها على قدر قلّته وكثرته وأجزاء الحجر وإن لم تكن النار تقوى على إحراقها فهى تسحقه، وعند شيوخنا فى الحجر نار كامنة وكذالك فى الخشب

والذى يدلّ على صحّة ما قالوه أنّ النار التى تحصل بالقدح فى الحجر لا تخلو من أن تكون قد ظهرت من الحجر عند القدح كما نقوله أو يكون ذاك ممّا يحدث عند فعل اللّه تعالى بالعادة أو يكون الهواء بقدحنا فى الحجر يستحيل نارا فتكون الحرارة من فعلنا ولا يجوز أن يقال أنّ النار تحصل من فعل اللّه بالعادة لأنّ الحال فى ذالك تستمرّ على طريقة واحدة ولو كان ذالك حاصلًا بالعادة لكان لا يمتنع أن يكون الحجر لا تنقدح منه النار أصلا وإن رُقّق وقُدح بالحديد المموّه ومرّةً تنقدح النار اذا ضرب قطعة جليد على قطعة أخرى من الجليد وقد علمنا فساد ذالك [18b] ولا يجوز أن يقال أنّ الحرارة تحصل من فعلنا لأنّ المولّد لها كان يجب أن يكون الاعتماد فكان يجب من غير القدح بالحجر أن نفعل فى الهواء حرارةً اذا اعتمدنا عليه وأن نحيله نارا، وبعد فكان يجب أن لا تفترق الحال سواء قدحْنا بحديد مموّه أو بما لا يكون سبيله هذا السبيلَ وكان يجب أن لا يفترق بعض الأحجار من بعض لأنّ المُعْتَبَرَ فيما تولّد بالاعتماد والاعتماد حاصل على حدّ واحد فى سائر الأحوال، على أنّا لو قدرنا على الحرارة لقدرنا على البرودة ولو قدرنا عليهما

لكان لا تخلو[1]) حال ما نفعله[2]) من البرودة من أمرين أمّا أن تكون مباشرةً أو متولّدةً ولا يجوز أن تكون مباشرةً لأنّ أحدنا ربّما يقوى داعيه الى أن يبرّد جسده عند ما يجد من حرّ الهواء[3]) ومع ذالك فانّه لا يتمكّن من ذالك ولا يجوز أن يكون متولّدة فى غير محلّ قدرته لأنّ السبب الذى يُعدّى به الشىء عن محلّ القدرة ليس الّا الاعتماد فكان يجب أن يقال فى الاعتماد أنّه كما يولّد الحرارةَ يولّد البرودةَ وإن كان كذالك لكان يجب أن يولّد الحرارةَ والبرودةَ فى حالة واحدة وذالك محال

سُؤَالٌ قالوا لو كان فى الخشب نارٌ كامنةٌ لكان يجب أن تحترق الخشبة وبعد فكان يجب اذا سحقنا الخشب أن تظهر تلك النار وكان يجب أن يسحق الحجر وتفتّته أن تظهر النار الجواب أنّ النار التى فى الخشب مفتوقة فى مواضع منه وهى يسيرة قليلة وفى الخشب صلابة تمنع النار من الاشتغال والتأجّج فلذالك لا يحترق بها[4]) ولا تظهر النار بسحق الخشب لأن بالسحق تفترق أجزاء النار وهى يسيرة فتتبدّد عند ذالك فلا تظهر ولا تجتمع، وانّما لم يجز ان يسحق[5]) الحجر فتظهر النار لما ذكرنا من [19a] قلّته وصلابة الحجر

مَسْئَلَةٌ ذكر فى عيون المسائل أنّ الهواء يستحيل ماء وتشبيهُهُ[6]) ببُخار القِدْر اذا لاقى[7]) الطَّبَق، وعند شيوخنا أنّ الذى ذكرته لا يصحّ بل يكون ذالك البخار هواء تجاوره أجزاء رطبة فيها مائيّة

---

1) Mscr. يخلوا, auch sonst oft. 2) Mscr. يفعله. 3) Glosse السماء. 4) Mscr. به. 5) Mscr. تسحق. 6) Mscr. بشبيهه. 7) Mscr. لاقا.

فلذالك اذا لاقى بخار[1]) القدر الطبق ظهر ما فى البخار من أجزاء الماء على الطبق لا[2]) لأنّ الهواء قد استحال ماء

الذى يدلّ على فساد ما ذكره أنّ الهواء لو كان يستحيل ماء لكان لا يخلو من أحد أمرين أمّا أن يكون من فعل الله بالعادة أو يكون ذالك موجبا عن مجاورة الأجزاء المائيّة له، ولا يجوز أن يقال أنّه من فعل الله بالعادة ابتداء لأنّه كان يجب أن لا تستمرّ الحال فيه على طريقة واحدة ولا يجوز أن يقال أنّه يتولّد عن مجاورة الماء له لأنّ المجاورة لا جهة لها فتولّد فى غير محلّها وبعد فليس بأن تكون مجاورة الهواء للماء مقتضيةً لأن يستحيل الهواء الى طبع الماء أولى من أن يقتضى أن يستحيل الماء هواء، على أنّه كان يجب اذا لاقى الهواء الماء الذى فى البخار أن يستحيل ماء وقد علمنا أنّ ذالك لا يجب وقد يقصّينا[3]) الكلام فى هذا الجنس فى كتاب النقض على أصحاب الطبائع

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ لِكُلِّ جُزْءٍ قِسْطًا مِنَ ٱلْمَسَاحَةِ

ذهب شيخنا أبو هاشم الى أنّ لكلّ جزء قسطا من المساحة وقال أبو القسم أنّ الجزء الذى لا يتجزّأ لا يجوز أن يقال أنّ له قسطا من المساحة

فالذى يدلّ على صحّة ما نذهب اليه أنّ المساحة لا تخلو من أحد أمرين أمّا أن ترجع الى ما هو عليه الجوهر من صفته الذاتيّة أو يكون راجعا الى التأليف، ولا يجوز أن يقال انّه يرجع الى التأليف لأنّه لو كان كذالك لكان يجب اذا أخذ أحدنا جسما طوله

---

1) بخار fehlt im Mscr. 2) لا fehlt im Mscr. 3) Mscr. نقصينا.

عشرون [19b] ذراعا وجعلناه عشرين قِطْعَةً أن تتناقص مساحتُه كما يتناقص تأليفه وقد علمنا أنّ مساحته كما كان واعلم أنّ هذه الدلالة قد ذُكرت فى الكتب الّا أنّه يمكن أن يُعترض عليها بأن يقال يلزمكم أن تقولوا أنّ الطول لا يرجع الى التأليف لأنّ تأليفه كما تناقص فانّ طوله لم يتناقصْ ألا ترى أنّه عشرون ذراعا كما كان، وقد قيل أنّ الجزءيْن يجوز أن يجتمع فيهما من التأليف مثل ما فى سائر أجزاء الدنيا فكان يجب أن تكون مساحتهما مثل مساحة الدنيا وهذا يمكن أن يورد عليه سؤال الطول فاذا قيل أنّ الطول تأليف ذاهب فى جهة ولا يحصل فى الجزءيْن من الطول ما فى جسم طوله ألف ألف ذراع قيل له فى المساحة مثل ذالك، والأجود أن يقال أنّا نريد بقولنا أنّ له قسطا من المساحة ما يختصّ به من الصفة التى لأجلها يصحّ أن تتعاظم الجواهر بانضمام البعض الى البعض وقد علمنا أنّ هذه الصفة لا بدّ من أن تحصل لكلّ جزء ولا يجوز أن يقالَ أنّها لا تحصل الّا اذا وُجد فيه التأليف لأنّه معلوم أنّ التأليف يحتاج فى وجوده الى أن يكون محلّه بهذه الصفة فلو كانت هذه الصفة تحتاج فى حصولها الى وجود التأليف لاحتاج كلّ واحد من الأمريْن الى صاحبه وهذا فى الاستحالة بمنزلة احتياج الشىء الى نفسه وذالك محال، ويمكن أن يقال متى جُعلت هذه الصفة مُوجَبَةً عن التأليف أنّه كان يجب أن يعظُم التحجّم بكثرة ما يوجَد فيه من التأليف ولا يلزم عليه الطول لأنّ التأليف لا يكون طولا الّا اذا وقع على وجه ولا يجوز أن يقال أنّه لا يؤثّر فى الصفة الّا اذا وقع على وجه بل تأثيره يكون لما هو عليه فى نفسه [20a] فلذالك يجب أن يكثر الحجم بكثرة التأليف حتّى يصحّ أن يكون الجزآن فى حجم العالم كلّه، وأحد ما يدّل على ذالك أنّا

لو تَوَهَّمْنَا دَائِرَةً وكان فى وسطها جُزْءٌ ثمّ وضعنا عند هذا الجزء جُزءًا آخَرَ لكان بُعد ما بين القُطْب وبين قُطر الدائرة أكثر من البعد الذى بين هذا الجزء الذى بينه وبين الدائرة[1]) فلو لا أنّ لكلّ جزء قسطا من المساحة لكانت هذه القضيّة لا تجب فيه، على أنّ هذه الصفة التى أثبتناها للجوهر بيّنّا أنّها تجب لما هو عليه فى ذاته حتّى أنّه انّما يتميّز فى حال الوجود بهذه الصفة من غيره ولا يجوز أن يقال فيما هذا سبيله أنّه يحصل لعلّة، على أنّ الادراك يتعلّق بالجوهر على هذه الصفة بما بيّنّاه من قبلُ وقد بيّنّا أنّ الادراك لا يتعلّق بالشىء الّا على ما يقتضيه[2]) أَخَصُّ أوصافه فلا يجوز أن يحصل لأجل التأليف

مَسْئلةٌ فِى أَنَّ ٱلْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَ غَيرَهُ مِنَ ٱلْجَوَاهِرِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُلَاقِيَهُ فِى ٱلثَّانِى

لا خلافَ بين شيوخنا فى أنّ ذالك يصحّ وقال شيخنا أبو القسم فيما خالف أصحابَه أنّ الجوهر لا يفارق جوهرا آخر الّا ويصحّ أن يلاقيه فى الثانى وهذا خلاف فى عبارة لأنّ الذى نريد بقولنا مفارق يثبته وإنّما يمتنع من تسميته بهذا الاسم ولا معنى للمُشاحّة فى الأسماء اذا وقع الاتّفاق على مستفاد بها، على أنّه معلوم أنّ أهل اللغة يسمّون زيدا بأنّه مفارق لعمرو اذا حصل فى بلدٍ آخرَ وإن كان لا يصحّ أن يلتقى به فى الثانى

مَسْئلةٌ فِى أَنَّ جِهَةَ ٱلْجُزْءِ هَلْ هِىَ غَيرُهُ أَمْ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ

ذهب شيخنا أبو هاشم الى أنّ جهة الجزء ترجع اليه وقال أبو القسم

1) fehlt viell. وبين قطب الدائرة.   2) ما يقتضيه fehlt im Mscr.

أنّها غيرُ الجزء واليه كان يذهب الشيخ أبو علىّ والأقرب أن يكون هذا [20b] الخلاف أيضا واقعا فى عبارة لأنّ مراد شيخنا أبى هاشم بقوله فى جهة الجزء أنّها راجعةٌ اليه أنّ الجزء لتحيّزه يصحّ أن يلاقى ستّةَ أمثاله ولا يُنكر ذالك من يمتنع فى [1] القال بأنّ جهةَ الجزء راجعةٌ اليه، فان قيل انّ الجهات هى اليمين واليسار وجهة الفَوْق والتحت والأَمام والخَلْف وهذه هى غير الجزء فكيف يصحّ ما قلتموه قيل له انّ الغرض بذالك أنّه يصحّ أن يلاقى ستّة أمثاله وهذا الحكم اليه يرجع فان قيل فيجب على هذا أن يكون الجوهر متجزّأ [2] لأنّ ما يلاقى به الجزء الذى عن يمينه غيرُ ما يلاقى به الجزء الذى عن يساره لأنّه لو كان يلاقى أحدهما بما يلاقى به الآخر لكان الجوهران اللذان لَقِيَاه حاصليْن فى محاذاة واحدة قيل له لا يلزم ما ذكرته لأجل أنّ تحيّزه يقتضى ذالك وان كان شيئا واحدا لا يتجزّأ [3] ولا يتبعّض ألا ترى أنّه مع التحيّز لا بدّ من أن يكون شاغلا لجهة ولا يشغل جهة ويمنع مثله من أن يحصل بحيث هو الّا ويكون حائلا بين الجوهرين واذا حال بينهما فلا بدّ من أن يلتقى بكلّ واحد منهما مع أنّهما فى محاذاتيْن واذا كان كذالك لم يقتض هذا تجزّؤ [3] الجزء

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلْجُزْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ إِلَّا وَيَكُونُ مُتَحَيِّزًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ كَذَالِكَ إِلَّا وَيَكُونُ كَائِنًا فِى جِهَةٍ مِنَ ٱلْجِهَاتِ

اعلم أنّه لا خلاف بين شيوخنا فى ذالك وقد قال أبو القسم أنّ

---

1) Besser من. 2) Mscr. متجّزيا. 3) Mscr. يتجزى, تجزى.

الجوهرَ لا يحصل فى جهة الّا اذا كان هناك جوهرٌ آخرُ ولا يكون متحيّزا الّا اذا كان هناك جوهرٌ آخرُ[1]) والأقرب أن يكون هذا الخلاف أيضا خلافًا[2]) فى عبارة لأنّ الذى نعْنيه بقولنا متحيّز هو ما له ولأجله تتعاظم الأجزاء بانضمام البعض الى البعض وهذا ممّا يثبته وإن كان يمتنع من تسميّته بأنّه متحيّزٌ وكذالك نريد بقولنا كائن فى جهة أنّه لو وُجد جوهر آخر لكان لا يجوز أن يحصل بحيث هو [21a] وانّما يكون عن يمينه أو يساره أو تحته أو فوْقه أو خَلْفه أو أمامه فأمّا أن يحصل على الحدّ الذى لو قُدّر المكان لكانا يشتغلان مكانا واحدا فمحال وهذا ممّا لا يقع فيه خلاف وانّما يمتنع من هذه العبارة واذا سلّم المعنى فلا بدّ من أن يعبّر عنه بعبارة أولى ممّا اخترناه

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلْجَوْهَرَ ٱلْمُنْفَرِدَ هَلْ يَكُونُ كَوْنُهُ مُنْفَرِدًا لِمَكَانِ عِلَّةٍ أَمْ لَا

اعلم أنّ أبا القسم كان يقول بأنّ الجوهر يكون منفردا لعلّة والمراد عندنا بالمنفرد أنّه لا جوهرَ آخر بجنبه وهذا يؤول[3]) الى النفى ولا يصحّ تعليله والذى يمكن التعليل فيه هو كونه كائنا فى تلك الجهة وذالك يعلّل بوجود معنى فان أراد بالمنفرد تلك الصفة فانّها معلّلة بوجود معنى وإن أراد أن لا يكون جوهرٌ آخرُ بجنبه فذالك نَفْى ولا يجوز أن يعلّل النفى بوجود معنى، يبيّن ذالك أنّه اذا حصل ذالك الجوهر الآخر الذى فارقه ولم يحصل بجنبه مجاورا له فانّ حاله فى صفته لا تتغيّر وانّما تتغيّر التسميّة عليه لأنّه من قبلُ كان يسمّى منفردا أو مفارقا والآن يسمّى مجاورا فكيف يجوز مع أنّ صفته واحدةٌ أن

1) Von متحيّزا ولا يكون an aus Glosse. 2) Mscr. خلاف.
3) Mscr. يؤل.

يقال أنّها مرّةً لوجود معنى هو انفراد ومرّةً لوجود معنى هو مُقاربةٌ ويُجعل المعنيان متضادّيْن مع أنّ الصفة الموجَبة عنهما واحدة والاسم يتغيّر عليها

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ مِنْ كُلِّ عَرَضٍ مَا خَلَا ٱلْكَوْنِ

ذهب شيخنا أبو هاشم الى أنّ الجوهر يجوز خلوه من اللون والطعم والرائحة وكذالك غيرها من الأعراض ما خلا الكون [21b] فاذا وُجد[1]) الكون وجاور غيره لم يخل من التأليف لأنّ الكون يولّده بشرط التجاور فاذا وُجدت فيه رطوبة لم يخل من الاعتماد سفلا لأنّ وجودها مضمّن به فاذا وُجدت يبوسة لم يخل من الاعتماد صُعدا لأنّ وجوده مضمّن به[2]) فاذا وُجد فى الجوهر اللون فبعد وجوده فيه لا يجوز أن يخلو منه ومن ضدّه لأجل أنّ ضدّه يجوز عليه البقاء كهو ولا يحتاجان فى الوجود الى أكثر من المحلّ، ونقول بأنّ هاهنا أجساما يُقطع على أنّها خاليةٌ من الطعم والرائحة ولا يقطع على أنّ هاهنا أجساما خاليةً من الألوان بل نقول فى الأجسام الغُبْر كالماء والهواء والأرض والنار أنّها يجوز أن تكون خالية من اللون ويجوز أن تكون ملوّنة بألوان مختلفة وان يكون الاختلاط فيها واقعا على الوجه الذى يقتضى أن يكون ادراكه أنقص من ادراك النقس اذا خُلط باللبن

وقال شيخنا أبو القسم لا يجوز خُلْو الجوهر من اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبس والى ذالك كان يذهب الشيخ أبو

---

1) Fehlt viell. فيه. 2) Von فاذا وُجدت فيه يبوسة aus Glosse.

على وكان يقول أنّ المحلّ اذا احتمل عرضا من الأعراض له ضدّ لم يجز أن يخلو منه ومن ضدّه واذا لم يكن له ضدّ لم يجز أن يخلو منه

والذى يدلّ على صحّة ما قاله شيخنا أبو هاشم وجوه

منها أنّ الجوهر اذا كان غير اللون وكان القادر عليهما مختارا فى ايجادهما ولم يكن بينهما تعلّق من وجه معقول يقتضى استحالة خلو أحدهما من الآخر فالواجب أن يصحّ أن يخلق الجوهر ولا يخلق اللون

فان قيل لم قلتم أنّهما اذا كانا مقدورين ولا تعلّق بينهما صحّ أن يوجد الجوهر من غير ايجاد اللون قيل له قد عرفنا أنّه كان يصحّ من اللّه أن يخلق أحد الجوهرين ولا يخلق الآخر لمّا لم يكن بينهما تعلّق وكان مختارا فى ايجادهما وكذالك صحّ منه [22a] أن يخلق السواد فى الجوهر من غير أن يخلق الحلاوة فيه لمّا لم يكن بينهما تعلّق فان قيل هلّا اعتمدتّم على هذه الطريقة فى نفى قديم آخر مع اللّه بأن تقولوا اذا لم يكن بينهما تعلّق فيجب أن يصحّ وجود أحدهما من غير وجود الآخر قيل له هذا انّما يمكن أن يقال فيما يكون مقدورا لقادر فأمّا فيما يجب وجوده لما هو عليه فى ذاته فلا يصحّ أن يقال ذالك فيه ألا ترى أنّه يمكن أن يقال بوجوب وجود كلّ واحد منهما لما هو عليه فى ذاته لا لتعلّق بينهما فان قيل أو ليس أحدنا لا يصحّ أن يفعل الحركة فى يده من غير أن يفعل الاعتماد فيها لأنّه كما يحرّك يده يحرّك العظم المتّصل بها والشعر المتّصل بها ولا يصحّ تحريك هذين الّا بالاعتماد فيجب أن تقولوا أنّه كما يفعل الحركة يفعل الاعتماد وليس يمكن ان يبيّن تعلّق بين الاعتماد والحركة وكذالك ما أنكرتم

أنّه وإن كان لا تعلّق بين الجوهر واللون فليس يصحّ من القادر ايجاد أحدهما من غير ايجاد الآخر قيل له أنّ الذى اختاره فى الجواب عن هذه المسئلة أنّ الواحد منّا لا يصحّ أن يفعل الحركة الّا متولّدة عن الاعتماد فيفعل الاعتماد أوّلا فى يده ثمّ تتولّد عن ذالك الحركةُ فيها وفيما اتّصل بها من العظم والشعر ولا بدّ من أن يقال بذالك لأنّا ان قلنا أنّه يحرّك اليد ثمّ يحرّك العظم من بعدُ حركةً متولّدةً عن اعتماد اليد وجب أن يكون العظم فى حال سكونه مفارقا لليد لأنّه لا يجوز أن يكون جسمان يتحرّك أحدهما ويسكن الآخر الّا ويفترقان وتَفَارُق ذالك ما نقوله فى الدُّوّامة وقُطر الرحا وقطبها لأنّا لا نقول فى أجزاء القطر[1] كما هى أنّها بمجموعها تسكن حال حركة القطر بل نقول فى هذه الأجزاء ما يتحرّك وفيها [22b] ما يسكن وكذالك حال أجزاء القطب فيحصل هناك انفصال من وجه واتّصال من وجه فلذالك لا يزايل ولو قدّرنا عَمودا من حديد فى جِراب وقدّرنا أنّ أحد طرفَىْ العمود مشدود بالشجرة ثمّ يحرّك الجراب مع سكون العمود لوجب أن يفارقه الجراب وكذالك لو يحرَّك اللحم الذى حَوَالَىِ العظم مع سكون العظم لكان يفارقه كما يجب أن يفارق الجرابُ العمودَ الذى مثلناه[2] به فان قيل أليست احدى الحياتيْن لا يصحّ أن توجَد مع عدم الأخرى من غير أن يمكن أن يبيّن تعلّق بينهما فهلّا جوّزتم مثل ذالك فى الجوهر واللون قيل له قد قيل بأن احديهما تحتاج الى الأخرى فى وجودها والأخرى تحتاج اليها فى أن توجب كون محلّها بعضا للحىّ وهذا ليس بصحيح لأنّه ليس بأن يقال أنّ

1) Mscr. القطب. 2) Mscr. مثلنا.

احديهما[1]) انّما تحتاج فى الوجود الى الأخرى أولى من أن يقال فى الأخرى أنّها تحتاج فى الوجود اليها، وقد قيل انّا وان قلنا فى الحيائيْن أنّ وجود احديهما لا يمكن مع عدم الأخرى فانّ ذالك لا يسدّ علينا معرفة تغايرهما وليس كذالك سبيل الجوهر واللون ألا ترى أنّه يمكن أن يقال على هذا أنّ اللون صفة للجوهر وهذا لا يصحّ أيضا لأنّه فرق مع وجود الطريقة التى لأجلها قضينا بأنّ الجوهر يجوز أن يخلو من اللون وبعد فانّ ذالك لا يسدّ علينا طريق العلم بأنّ اللون غير الجوهر لأنّه يمكن أن يعلم أنّ اللون لا يجوز أن يكون صفة للجوهر مع الشكّ فى صحّة خلو الجوهر من اللون، وقد قيل انّ أحدنا يحتاج فى كونه حيّا الى أجزاء من الحياة كما يحتاج الى قدر من أجزاء الجوهر ولا يكون لبعضها احتياج الى البعض فى الوجود كما لا يجوز لبعض أجزاء الجوهر احتياج الى البعض فى الوجود وهذا أقوى ما [23a] يقال فى الجواب على هذا السؤال فان قيل أو ليس لا بدّ من أن يحصل الحىّ[2]) على صفات بكونه حيّا ولا يصحّ حصول بعضها من غير أن يحصل البعض ولا يمكن أن يبيّن تعلّق بينهما فكما يجوز ذالك فى صفات فلمَ لا يجوز مثله فى الذوات قيل له انّما لا يجوز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض لأنّ الحىّ منّا لا بدّ من أن يكون جملة تصير بالحياة فى كلّ جزء من أجزائها فى حكم الشىء الواحد فلذالك لم يجز أن يحصل بعض هذه الصفات من دون أن يحصل البعض، يبيّن ذالك أنّ الجزء المنفرد لو صحّ أن يكون حيّا لم يجب أن تحصل هذه الصفات ولا أجزاء الحياة فقد ثبت أنّ

---

1) Mscr. أحدهما. 2) الحىّ fehlt in Mscr.

ذالك انّما وجب لاستحالة أن يكون الجزء حيّا ولوجوب أن يكون الحيّ منّا جملةً

فان قيل لم قلتم أنّه لا تعلّق بين الجوهر واللون على وجه يقتضى استحالة خلو الجوهر من اللون قيل له لو كان بينهما تعلّق لكان لا يخلو من أحد أمرين أمّا أن يكون تعلّق الاحتياج أو تعلّق الايجاب وقد ثبت أنّه لا يجوز أن يكون بين الجوهر واللون تعلّق الاحتياج أو تعلّق الايجاب [1] على وجه يقتضي استحالة خلوه منه فيجب أن يجوز خلوه من اللون

فان قيل لم قلتم أنّه ليس بينهما تعلّق الاحتيَاج [2] قيل له لو احتاج الجوهر الى اللون لكان لا يخلو من أمور ثلاثة أمّا أن يحتاج اليه فى وجوده أو يحتاج اليه فى صفة تجب فى حال وجوده أو يحتاج اليه فى حكم يجب له فى حال وجوده ولا يجوز أن يحتاج فى وجوده اليه لوجوه أحدها أنّه لو احتاج الى اللون واللون يقع على الشيء وضدّه لكان يحتاج فى وجوده الى الشيء وضدّه ولا يجوز ذالك فان قيل أليس عندكم أنّ التأليف يحتاج فى وجوده الى الكون ثمّ يصحّ أن يوجَد مع ذالك الكون ومع ضدّه وأحدهما يخالف الآخر [23b] فى تصحيح وجود التأليف وهلّا قلتم أنّ الجوهر يجوز أن يحتاج الى اللون وان كان اللون يقع على شيء وضدّه قيل له لسنا نقول فى التأليف أنّه يحتاج الى الكون [3] بل نقول يحتاج الى أن يكون محلّاه فى حكم المحلّ الواحد فلو تمّ ذالك من غير كون لصحّ وجود التأليف فان قيل أليس عندكم أنّ الارادة تحتاج فى وجودها الى وجود العلم بصحّة حدوث المراد ثمّ

---

1) Mscr. ايجاب. 2) Mscr. احتياج. 3) Mscr. لون.

الظنّ لصحّة حدوث المراد ينوب منابه فى صحّة وجود الارادة معه وإن كان ضدّا للعلم قيل له لا نقول أيضا فى الارادة أنّها تحتاج الى العلم بصحّة حدوث المراد بل نقول أنّ كون المريد مريدا يحتاج الى أن لا يكون فى حكم الساهى عن صحّة حدوث المراد فلو أمكن ذالك من غير علم أو اعتقاد او ظنّ له لصحّ أن يريده فان قيل أليس التأليف يحتاج فى كونه التزاقا الى الرطوبة واليبوسة وهما ضدّان فقد احتاج فى حكم من الأحكام الى الشىء وضدّه قيل له ليس كونه التزاقا أكثر من وجود التأليف مع أنّ فى أحد محلّيْه رطوبة وفى الآخر يبوسة لا أنّه أمر زائد عليه حتّى يقال أنّه يحتاج فى حكم الأمر الى هذيْن المَعْنَيَيْن، فان قيل ولم قلتم أنّ الشىء لا يجوز أن يحتاج فى وجوده الى الشىء وضدّه قيل له لأنّ ما يحيل الشرط يحيل المشروط فلو كان الأمر على ما ذكرته لكان أحد الضدّيْن من حيث أنّه[1] يحتاج اليه يصحّح وجودَ المحتاج ومن حيث أنّه يضادّ شرطَه يحيل وجودَه وهذا يتناقض، ويدلّ أيضا على أنّ الجوهر لا يحتاج فى وجوده الى اللون أنّ اللون يحتاج فى وجوده الى الجوهر فكان يجب أن يحتاج كلّ واحد منهما الى صاحبه ووجه الحاجة واحد وهذا يستحيل كما يستحيل احتياج الشىء الى نفسه فان قيل أليس عندكم أنّ الجوهر [24a] يحتاج الى الكون مع أنّ الكون يحتاج اليه فلم لا يجوز مثل ذالك فى الجوهر واللون قيل له أنّ الجوهر لا يحتاج فى وجوده الى الكون وانّما يحتاج فى كونه كائنا فى جهة مخصوصة الى وجود الكون فيه فى تلك الجهة والكون يحتاج فى وجوده الى وجود الجوهر

---

1) أنّه aus Textglosse; besser أنّ الشىء.

فقد اختلف وجه الحاجة فلا يلزم أن يكون محتاجا الى نفسه فان قيل ما أنكرتم أنّ اللون يحتاج فى وجوده الى تحيّز الجوهر والجوهر يحتاج فى وجوده الى وجود اللون فقد اختلف وجه الحاجة فيه كما اختلف وجه الحاجة فيما ذكرت قيل له معما[1] احتاج اللون الى تحيّز الجوهر والجوهر يحتاج فى تحيّزه الى وجوده فقد احتاج اللون فى وجوده الى وجود الجوهر فان كان بواسطة فيجب أن يكون وجه الحاجة واحدا فان قيل أنّ الجوهر اذا احتاج فى كونه كائنا الى وجود الكون والكون يحتاج فى وجوده الى وجود الجوهر وجب أن يكون وجه الحاجة واحدا قيل له ولا سَوَاء لأنّ الجوهر لا يحتاج فى وجوده الى أن يكون كائنا فى جهة مخصوصة حتّى اذا احتاج الكون فى وجوده الى وجود الجوهر احتاج الى أن يكون كائنا فى جهة مخصوصة فيلزم أن يحتاج الشىء الى نفسه اذ قد ثبت أنّه يحتاج فى كونه كائنا فى تلك الجهة الى وجود الكون فقد ظهر بهذا الفرق بين الموضعين، ويدلّ على أنّ الجوهر لا يحتاج فى وجوده الى اللون أنّه لو كان كذالك لصحّ أن يوجد اللون مع عدم الجوهر لأن من حقّ المحتاج اليه أن يصحّ وجوده مع عدم المحتاج ليتميّز المحتاج من المحتاج اليه ألا ترى أنّ الحياة لمّا احتاجت فى وجودها الى وجود البِنْيَة صحّ وجود البنية مع عدم الحياة ولا يجوز أن يحتاج الجوهر الى اللون فى صفة تحب له فى حال وجوده [24b] لأنّ تلك الصفة لا تخلو أمّا أن تكون كونه جوهرا أو كونه متحيّزا أو كونه كائنا فى جهة دون جهة، ولا يحتاج

---

1) Im Mscr. eine, nach dem Schriftgebrauch des Manuscriptes مهما aufzulösende, Zusammenziehung.

فى كونه جوهرا الى وجود اللون لأنّه قد كان جوهرا فى حال عدمه ولأنّ [1]) اللون يقع على شىء وضدّه ولا يجوز أن يحتاج فى صفة من الصفات التى أمرين ضدّين ولأنّه لو كان كذالك لكان لا يخلو اللون من أن يكون شرطا فى كون الذات جوهرا أو يكون علّة فيه ولا يجوز أن يكون علّة لأنّه لا يجوز أن يكون صفة الذات موجّبة عن علّة لا سيّما ولا يجوز أن يكون المعنيان الضدّان يوجبان [2]) صفة واحدة ولا يجوز أن يكون شرطا لأنّ صفة الذات لا تكون مقصورة فى صحّتها وثبوتها على أمر زائد على الذات، ولا يجوز أن يحتاج الى اللون فى تحيّزه لهذين الوجهين الآخرين اللذين ذكرناهما فى أنّه لا يحتاج الى اللون فى كونه جوهرا ولأنّه قد ثبت أنّ اللون [3]) يحتاج فى وجوده الى تحيّز الجوهر فكان يجب أن يكون كلّ واحد منهما محتاج الى صاحبه ووجه الحاجة واحد وهذا محال لأنّه يقتضى أن يكون الشىء محتاجا الى نفسه، ولا يجوز أن يحتاج الى اللون فى كونه كائنا [4]) لأنّه لو كان كذالك لكان اللون يؤثّر فى هذه الصفة كما يؤثّر فيه وجود الكون ولو كان كذالك لاستحال أن ينتقل فى المحاذيات بلون واحد كما استحال أن ينتقل فيها بكون واحد وكان يجب أن يستحيل أن تتعاقب عليه الألوان وهو فى محاذاة واحدة كما يستحيل أن تتعاقب عليه الأكوان والمحاذاة واحدة وكان يجب أن تكون الصفة الواحدة موجّبة عن جنسين مختلفين وكان يجب أن لا يحصل فى جهة الّا بجنس من اللون مخصوص وهذا يوجب أن يُثبَت من أجناس الألوان ما لا يتناهى كما يثبت من أجناس

---

1) و fehlt im Mscr. 2) so der durch Glosse korrigierte Text. 3) Mscr. الكون. 4) Mscr. wiederholt فى كونه كائنا.

الأكوان ما لا يتناهى وكان يجب أن يكون اللون داخلا تحت مقدورنا كالكون [25a] لأنّ كون الجوهر كائنا فى جهة اذا كان يقف على قصدنا ودَاعينا وكان لا يجوز أن تؤثّر أحوالنا فى نفس هذه الصفة فلا بدّ من أن تؤثّر فى وجود ما له ولأجله تحصل هذه الصفة فان كان اللون كالكون فى التأثير فى حصول هذه الصفة فالواجب أن يكونا سواء فى أنّهما يوجَدان بنا ولا يجوز أن يحتاج الى اللون فى حكمٍ يجب له فى حال وجوده لأنّ الحكم الذى يجب له فى حال وجوده لا يخلو من أن يكون احتماله للعرض أو منعه مثله من أن يحصل بحيث هو أو صحّة ادراكه بالحاسّتيْن وقد عرفنا أنّه لا يجوز أن يحتاج الى اللون فى احتماله للعرض لأنّه ليس يخلو من أحد أمرين أمّا أن يحتاج اليه فى احتمال نفس الكون[1] أو يحتاج اليه فى احتمال عرض آخرَ وقد عرفْنا أنّه لا يحتاج الى اللون فى احتماله للكون لأجل أنّه مع تحيّزه يجب أن يكون فيه كون سواء وُجد فيه اللون أو لم يوجَدْ فاذًا لا يحتاج فى احتماله ذالك الى وجود اللون فيه ولأنّه ليس بأن يقال يحتاج فى احتماله للكون الى وجود اللون فيه بأولى من أن يقال يحتاج فى احتماله للّون الى وجود الكون فيه فيجب أن يكون كلّ واحد منهما مشروطًا بصاحبه وبعد فانّه لو احتاج فى احتمال عرض من الأعراض الى وجود اللون فيه لكان يحتاج ذالك العرض فى وجوده الى وجود اللون وقد عرفنا أنّه لا يحتاج شىء من الأعراض الى وجود اللون فيه وبعد فانّ احتماله لبعض الأعراض حكمٌ واحدٌ وليس يجوز أن يحتاج فى ذالك الحكم الى الشىء وضدّه، على أنّ احتمال الجوهر للعرض حكم يجرى مَجْرَى

1) Mscr. اللون.

الحقيقة للمتحيّز فمع التحيّز لا بدّ من ثبوته وُجد اللون فيه أو لم يوجَد، ولا يجوز أن يحتاج فى احتماله للون الى وجود اللون فيه لأنّه يحتمل [25b] الضدّيْن ويحتمل ما لا يتناهى فكان يجب أن يوجد فيه الضدّان وأن يوجد فيه ما لا يتناهى من اللون، ولا يجوز أن يحتاج الى اللون فى منعه لمثله من أن يحصل بحيث هو لأنّه قد ثبت أنّ هذا الحكم واجب مع حصول التحيّز سواء كان فيه لونٌ أو لم يكن ولأنّ الحكم الواحد لا يجوز أن يحتاج الى الشىء وضدّه، ولأجل انّه كان يجب أن يكون هذا الحكم صادرا عن اللون مع أنّه مقتضيا [1] عن التحيّز وبهذا أيضا نعلم أنّه لا يحتاج اليه فى احتماله للعرض ولا فى صحّة ادراكه بالحاسّتيْن، وبعد فلو صحّ ذالك لكان لا مانعٌ يمنع من جواز خلوه من اللون وكان يجب أن يقال بأنّه لو خَلَا من اللون لما صحّ ادراكه وكان يجب أن يجوز وجوده من غير أن يكون مُدرَكا، فقد ثبت بهذه الجملة أنّه لا يحتاج الجوهر الى اللون فى وجه من الوجوه

ولا يجوز أن يوجِب الجوهرُ اللونَ لأنّه لو كان كذالك لكان لا يخلو الايجاب من أحد أمريْن أمّا أن يكون ايجاب العلّة للمعلول أو يكون ايجاب السبب للمسبّب، ولا يجوز أن يقال أنّ الجوهر يوجب اللون ايجاب العلّة للمعلول لأنّ العلّة لا توجب الذوات وانّما توجب الأحكام لأجل أنّ العلّة لا توجب الصفة للذات دون غيرها الّا وتكون مختصّة بها [2] ولا تختصّ بها [2] الّا وتكون موجودة فيترتّب وجودها على وجود هذا المعلول فكيف يجوز مع هذا أن يكون وجود

1) Mscr. مقتضيًا.

2) Mscr. به.

هذه الذات صادرا عنها، على أنّ الموجَب عن العلّة يكون لأمر يرجع الى ذات العلّة والوجود بالحدوث يكون بالفاعل فلا يصحّ أن تكون العلّة موجِبة لوجود الذوات فان قيل أليس من قولكم أنّ السبب يوجِب وجودَ المسبَّب لِمَا هو عليه [26a] مع أنّ وجود المسبَّب بالفاعل يحصل فَلِمَ لا يجوز أن تكون العلّة موجِبة لوجود الذات وإن كان ذالك الوجود حاصلا بالفاعل قيل له أنّ السبب فى الحقيقة لا يوجِب وجود المسبَّب والموجِب هو الفاعل يفعل المسبَّب عند فعله للسبب، وبعد فلو كان الجوهر يوجِب اللونَ ايجاب العلّة أو ايجاب السبب لَمَا كان بأن يُوجِب أحدَ الضدّيْن أولى من أن يُوجِب الضدّ الآخر لأنّه لا مُخَصِّصَ يخصّصه بايجاب أحدهما دون الآخر وهذا يوجب أن يكون موجبا للضدّيْن بل الأضداد فى حالة واحدة ولا يلزم عليه الاعتماد فى توليده للكون لأنّ هناك ما يخصّص لتوليده للكون فى أقرب الجهات الى جهة محلّه لاستحالة الطفر على[1] محلّه، وممّا يدلّ أيضا على أنّ الجوهر لا يوجب اللون ايجاب السبب للمسبَّب أنّه لو كان كذالك لوجب أن تشترك الجواهر كلّها فى اللون لأنّها جنسٌ واحدٌ وبمثل هذا يُعلم أنّه لا يوجبه ايجاب العلّة للمعلول، وبعد فكان يجب أن يصحّ أن يوجَد الجوهر ويعرض عارضٌ فيمنعه من توليده للون فيخلو من اللون لأنّ ذالك واجب فيما يوجبه السبب لينفصل موجَب السبب عن موجَب العلل فان قيل هذا لا يصحّ لانّ العارض الذى يعرض فيمنعه[2] من ايجاب اللون لا يكون الّا ألوانٌ أُخَرُ فلا يخلو من اللون لأنّه بين أمريْن بين أن يوجَد فيه لون قد أوجبه وبين أن يوجَد لون

1) besser عن.   2) Mscr. فيمنع.

ويمنع من ايجابه لما يوجبه قيل له هذا لا يصحّ لأنّ الجوهر اذا
جُعل موجِباً للون فليس يمكن أن يقال أنّه موجب لجنس مخصوص
دون غيره من الألوان فاذا كان كذالك كان كلّ لون [26b] يخلقه
اللّه تعالى فيه مُبْتَدَأً من جنس ما يجوز أن يتولّد عن الجوهر فلا
يصحّ أن يمنعه من التوليد فاذًا لا بدّ على هذا الموضوع اذا فُعل
الجوهرَ من أن يكون مولِّدا ولا بدّ من أن يقال أنّه لا يجوز أن يوجَد
الّا ويكون مولِّدا للون وقد عرفنا أنّ هذا لا يصحّ فيما يوجبه
السبب ليتميّزَ عمّا توجبه العلّة

دَليلٌ آخَرُ ويدلّ على صحّة ما قلناه فى أصْل المسئلة أنّه قد ثبت
فيما بَيْنَنَا جواهر وأجسام خالية من الطعوم والروائح فاذا صحّ ذالك
فى الطعم والرائحة فالواجب أن يصحّ فى اللون لأنّ العقل لا يفصل
بينهما والشبهة فيهما واحدة والطريقة فيهما واحدة فان قيل لمَ
قلتم أنّ هاهنا جواهر خاليةً من الطعوم والروائح قيل له نحن
نستنشق الهواء والماء فلا نجد لهما رائحةً ولا نجد للهواء طعما
وكذالك لا نجد الطعم لظاهر العنَبَة والاجَاصَة وان جاور اللّهَاةَ وقد
عرفنا أنّ المدرِك اذا حصَل على الصفة التى عليها يُدرِك وحصل على
الواحد منّا على الصفة التى عليها يدرك وارتفعت الموانع فالواجب
أن ندركه[2] ويجب أن نعلم ما ندركه اذا لم يكن هناك لبس فان
قيل انّما لا نتبيّنه لأنّا ألِفْناه قيل له أنّ الألف للشيء لا يقتضى أن
لا يُتبيّن ذالك عند الادراك يبيّن ذالك أنّ أحدنا قد ألف الادراكَ[3]
تفسَهَ ومع هذا فانّه يتبيّن ما يدرِكه وانّما لا يتبيّن الهواء الرقيق

1) Mscr. nach وحصل im على. 2) Von وارتفعت an aus Glosse.
3) Mscr. ادراك.

الذى يجاور محلّ حياته لا لأجل أنّه ألفه بل لأجل أنّه محتاج فى
تبيّنه لما يدركه الى أن يكون هناك حركةٌ نحو ما تحصل بهبوب
الريح أو يكون هناك حرٌّ أو بردٌ فان قيل انّما لا يُتبيّن ذالك لأنّ
فيه روائح مختلفةً وطعومًا مختلفةً قيل له يجب أن يتبيّن ذالك
[27a] كما يتبيّن اذا خُلط بعض الأجسام التى فيها طعومٌ وروائحُ
ببعض وقد عرفنا أنّه ليس يُحِدّ حالَ هذه الاجسام كما ليس [1]
يُحِدّ حال ما ذكرناه من الأجسام التى لها طعومٌ مختلفةٌ اذا امتزجت
واختلطت [2] فان قيل انّا لا نتبيّن ذالك لقلّته قيل له اذا كان
الجسم الذى نستنشقه كثير الأجزاء وفى كلّ جزء منها جزء من
الرائحة فلا بدّ من أن يتبيّن ذالك كما يجب أن يتبيّن لون
الجسم الكثير ان [3] كان فى كلّ جزء منه جزءٌ واحد من اللون
دَليلٌ آخَرُ وأحد ما يدلّ على ذالك أنّ الصوت لا يحتاج فى وجوده
بما نبيّنه من بعدُ الى أكثرَ من المحلّ وقد عرفنا أنّ المحلّ قد
يخلو من الصوت رأسا مع احتماله فالواجب أن يجوز أن يخلو من
اللون لأنّه لا فرق بين الأمرين

ذِكْرُ جُمْلَةٍ مِنْ أَسْوِلَتِهِمْ فِي هٰذِهِ ٱلْمَسْئَلَةِ وَٱلْجَوَابُ عَنْهَا

سُؤَالٌ قالوا لا يجوز أن يوجد الجوهر ولا يصحّ أن يُرى ولا يجوز أن
يُرَى الّا على هَيْئَةٍ والهَيْئَةُ لا بدّ من أن تكون لونًا من الألوان
فلذالك يجب أن يُقضى باستحالة خلو الجوهر من اللون الجواب
يقال لهم قولكم أنّ الجوهر لا يجوز أن يُرَى الّا على هَيْئَةٍ تَدّعى
فيها ينازعون بل من جوّز خلوَ الجوهر من اللون يجوّز أن يُرى [27b]
لا على هيئة فان قيل لا تتصوّر رؤيةُ الجوهر من غير أن يكون على

1) ليس fehlt im Mscr. 2) Hier folgt im Mscr. بلغت المقابلة. يتلوه الجزء الثالث. 3) Mscr. وان.

هيئة واذا كان كذالك لم يجز ما قلتموه قيل له هذا تحوّى أيضا بل يمكن تصوّر ذالك من دون أن يكون على هيئة بأن يرى منتقص الحال عن ادراك ما فيه من[1] لون وبعد فانّه ليس يجب أن ينفى ما لا يمكننا تصوّره فانّا لا نتصوّر أكثر ما نثبته من الأعراض ولا يصحّ تصوّر القديم ويصحّ اثباته مع ذالك وبعد فلو كان لا يجوز أن يُرى الّا على هيئة لكان الواجب بما قدّمناه من الدليل أن يجوز أن يوجَد الجوهر وإن كان لا تصحّ رُؤيته بأن يكون خاليا من اللون

سُؤالٌ[1] قالوا انّ ادراكنا للجوهر من طريق اللمس مثل ادراكنا من طريق العين لأنّ الصفتيْن تتعلّقان بمتعلّق واحد على وجه واحد ومع هذا فانّا نفصل بين أن نرى الجوهر بالعين وبين أن ندركه باللمس وانّما نفصل بين الأمريْن لأنّا اذا أدركناه بالعين أدركنا بالعين اللونَ فيه وليس كذالك سبيلنا أذا ادركناه لمسا فثبت بذالك أنّه لا يجوز أن يخلو الجوهر من اللون الجَوَابُ يقال لهم انّما نفصل بين أن ندرك الجوهر بالعين وبين أن ندركه باللمس وإن كانت الصفتان مثليْن لاختلاف طريقيْهما لا لأجل ما ظننتموه وقد عرفنا أنّ أحدنا يفصل بين أن يعلم وجودَ الشيء بالخبر وبين أن يعلمه بالادراك وإن كان العلمان مثليْن لاختلاف طريقيْهما، وبعد فلو كُنّا ندرك السواد باللمس عند ادراكنا للجوهر لكُنّا نفرق مع ذالك بين أن ندرك الجوهر واللون بالعين وبين أن ندركهما باللمس وكان لا يجب لمكان هذه التفرقة اثبات معنى آخر في الجوهر تتعلّق الرؤية به دون الادراك لمسًا وكذالك سبيل ما ذكروه

[28a] سُؤالٌ قالوا لو جاز خلو الجوهر من اللون لجاز أن تجتمع فيه

---

1) Mscr. fehlt من. 2) Gl. آخر.

الالوان المتضادّة ألْجَوَابُ إنّ ما ذكروه جمْع بين أمريْن مختلفين من غير علّة وبعد فانّه يقال لهم أنّ الخلو لا يُقاس على الاجتماع لأنّ هذه الأضداد كما تتضادّ في الوجود لا تتضادّ فى العدم ولا يمتنع خلو الجوهر من هذه الأضداد وان استحال وجود هذه الأضداد فيها يبيّن ما قلناه أنّ الأحمر قد انتفى عنه السواد والبياض وصحّ ذالك فيه وان استحال اجتماع السواد والبياض فيه فان قالوا انّما قلنا ذالك لأنّ بُعد أحدهما فى العقول كبعد الآخر قيل لهم بما ذا علمتم أنّ بُعد أحدهما كبُعد الآخر فى العقول فان انّحوا الضَرورَةَ لم يصحّ لأنّا لا نعلم ذالك وان قالوا نعلم ذالك باستدلال طُولبوا بايراد الدلالة عليه ولن يجدوا اليها سبيلا

سُؤالٌ قالوا قد عرفنا أنّ الجوهر يستحيل خلوه من الكون وانّما استحال خلوه من ذالك لأنّه يحتمله وهذه العلّة حاصلة فى اللون فيجب أن يستحيل خلوه من اللون ألْجَوَابُ يقال لهم لمَ قلتم أنّ الجوهر انّما استحال خلوه من الكون لأنّه يحتمله فان قالوا أنّ الجوهر [1] لمّا لم يحتمل ذالك وجب خلوه منه والعلّة هى التى يثبت الحكم بثبوتها ويزول بزوالها قيل لهم هذا القدر لا يدلّ على صحّة العلّة لأنّا نعلم أنّ الجوهر يجب تحيّزه عند وجوده ويستحيل ذالك عند عدمه ومع ذالك فانّه لا يجوز أن يعلّل التحيّز بالوجود وانّما يُقضى بصحّة العلّة اذا ثبت الحكم بثباتها وزال بزوالها ولا يكون هناك أمر آخر يكون تعليق الحكم به أولى، ثمّ يقال لهم ما أنكرتم أنّ [28b] الجوهر انّما استحال خلوه من الكون لأنّه لتحيّزه لا يوجد الّا ويكون فى جهة من الجهات ولا يحصل فى تلك الجهة الّا لوجود

1) Mscr. العرض.

الكون فلهذا استحال خلوه من الكون لا لأنّه[1]) يحتمله وهذه العلّة مفقودة في اللون لأنّ الجوهر بما بيّنّاه من قبلُ كما يحصل في جهة لوجود الكون لا يحصل فيها لأجل اللون ثمّ يقال لهم لو كان احتمال الجوهر لعرض من الأعراض يقتضى وجودَ ذالك العرض فيه لوجب أن يوجَد في المحلّ الضدّان لأنّه يحتملهما بل كان يجب أن يوجد فيه ما لا نهاية له من الأعراض لأنّه يحتمل ما لا يتناهى

سؤالٌ قالوا قد عرفنا أنّ الجوهر لا يجوز أن يخلو من اللون بعد وجوده فيه فوجب أن لا يجوز خلوه منه في حال من الأحوال. قيل له انّما لم يجز[2]) خلو الجوهر من اللون بعد وجوده فيه لأجل أنّ اللون اذا انتفى مع جواز أن لا ينتفى فلا بدّ من أمر يؤثّر في انتفائه وذالك الأمر ليس الّا طُرُوّ[3]) الضدّ وحال ذالك الضدّ كحاله في أنّ البقاء جائز عليه فيجب أن لا يجوز خلوه منه بعد وجوده فيه وليس كذالك سبيلُ الجوهر اذا لم يوجد فيه لون من الألوان أصلا لأنّ العدم المستمرّ لا يكون متعلّقا بوجود ضدّ أو ما يجرى مجرى الضدّ كالعدم المتجدّد مع جواز أن لا يتجدّد ألا ترى أنّ السواد كان معدوما قبلَ وجود الجوهر ولم يكن عدمه متعلّقا بوجود ضدّ لمّا كان مستمرّا

مَسْئَلَةٌ فِي أَنَّ ٱلْجَوْهَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا لِعِلَّةٍ

لا خلاف بين شيوخنا في أنّ الجسم لا يجوز أن يكون باقيا ببقاء وقد قال بذالك شيخنا أبو الحسين الخيّاط وقال بأنّ الجوهر يَعدم بأن يتعلّق كون القديم تعالى قادرا بإعْدَامه. وقال أبو حفص

1) Mscr. لأنّه لا. 2) Mscr. يجب. 3) Mscr. طروا.

القُمّيسيني الباقي لا يكون باقيا ببقاء وذهب مذهب أبو الحسين [24a] في افناء الجواهر وقال أبو القسم أنّ الجوهر يكون باقيا ببقاء يحلّه والذي يدلّ على صحّة ما نذهب اليه وجوهٌ

أحدها أنّ الباقي ليس له بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده وانّما يفيد استمرارَ الوجود واستمرارُ الصفة لا يجوز أن يكون صفةً زائدةً عليها كما أنّ استمرار العدم لا يكون صفةً زائدةً على العدم يبيّن ذالك أنّ الوجود اذا كان يتجدّد حالا بعد حال فالصفة التي له بالوجود هي التي كانت من قبل وقد عرفنا أنّ هذه الصفة من قبل لم يكن لعلّة فكيف يصحّ أنْ يكون في الثاني لعلّة وهل هذا الّا القول بأنّ العلّة الموجِبة للصفة متراخية عنها فان قيل لم قلتم أنّ الباقي ليس له بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده قيل له لأجل أنّ كلّ من علمه أو علم غيره موجودا متوالي الوجود فقد علمه باقيا وكلّ من علمه أو علم غيره باقيا فقد علمه موجودا غيرَ متجدِّد الوجود فلو كان له صفة زائدة على ما قلنا لكان لا يُمنَع أن يُعلَم أحدهما ولا يعلم الآخر ولأنّه كان لا يمتنع أن يحصل هواءٌ وغيره موجودا غيرَ متجدِّد الوجود ولا يكون باقيا أو يكون هواء وغيره باقيا ولا يكون موجودا غير متجدِّد الوجود، وبعد فانّه ليس يمكن اثبات الصفة للذات ولا يكون الى اثباتها سبيل لا من طريق الضرورة ولا من طريق الدليل ولسنا نعلم للباقي بكونه باقيا صفة زائدة على ما قلناه ولا يمكن أن يُعلَم فيجب أن لا يفيد أمرا زائدا قولُنا باقٍ على أنّه متوالي الوجود، فان قيل يمكن أن يستدلّ على ذالك بأن يقال قد وجدناهم يسمّونه باقيا بعد أن لم يسمّوه بذالك مع وجوده في كلتي الحالتيْن قيل له لا يَصحّ الاستدلال بالعبارات على الصفات كما لا يصحّ الاستدلال بها

على المعانى [29b] ويجب أن تكون الصفات معلومةً أوّلاً ثمّ يُعبّر عنها وكذالك المعاني، وبعد فانّ هذا يوجب أن يكون للمُعاد بكونه معادا صفة زائدة على حدوثه لانّه قد كان مبتدأً محدَثا ولم يسمّوه معادا، وبعد فانّ الباقي لو كان له بكونه باقيا صفةٌ زائدةٌ على وجوده لكان له بكونه فانيا صفة زائدة على وجوده ولكان كونه فانيا مضادّا لكونه باقيا لأنّهما يستحيل أن يحصلا لا لوجه سوى التضادّ ومن حقّ الصفتيْن المتضادّتيْن اذا احتاجت احديهما الى أمر أن تكون الأخرى محتاجة اليه فاذا كان كونه باقيا محتاجا الى وجوده وجب أن يكون كونه فانيا محتاج الى وجوده يبيّن ذالك أنّ كون الواحد منّا عالما لمّا ضادّ كونه[1] جاهلا افتقر أحدهما الى ما يفتقر اليه الآخر فان قيل أنّ كونه فانيا يفيد عدمه بعد الوجود قيل له وكونه باقيا يُفيد وجودَه بعد أن كان موجودا، فثبت بهذه الجملة أنّ الباقى ليس له بكونه باقيا صفة زائدة على الوجود فاذا كان موجودا لا لعلّة لم يجز أن يكون باقيا لعلّة دَليلٌ آخَرُ وأحد ما أُستدلّ به أنّ الباق لو كان باقيا ببقاء لكان يصحّ أن يوجَد البقاء فى الجسم فى حال حدوثه لانّه يحتمل ذالك ولا وجه يحيل وجودَه فيه، فان قيل لم قلتم أنّه لا وجه يحيل وجوده فى حال الحدوث قيل له لو كان هناك وجه يحيل لكان ذالك الوجه لا يخلو من أمور أمّا أن يكون الجوهر غيرَ محتمل له أو يكون الوقت وقتا لا يصحّ وجودُ ذالك فيه أو تكون الصفة الموجَبة عن ذالك المعنى مستحيلة عليه ولا يجوز أن يقال أنّ المحلّ لا يحتمله لانّه انّما يحتمله لتحيّزه وهو فى حال الحدوث موجودٌ متحيّزٌ

1) Mscr. كونه wiederholt.

ولا يجوز أن يقال أنّ الوقت [30a] وقتٌ لا يصحّ وجوده فيه لأجل أنّه يقدر على احداث الجوهر في الوقت الذى كان يصحّ أنْ يخلق ذالك البقاء فيه ولا يجوز أن يقال انّما يستحيل وجوده لاستحالة الصفة المُوجَبَة عنه لأنّا قد بيّنّا أنّه ليس هناك صفةٌ غير استمرار الوجود واستمرار الوجود لا يكون أكثرَ من الوجود لأنّ استمرار الصفة لا يكون أكثر من الصفة وتلك الصفة كانت حاصلة في حال الحدوث الّا أنّها لم تكن متوالية، وبعد فإنّ العلّة اذا أوجبت صفةً من الصفات فانّها تكون تابعةً لتلك العلّة في حصولها فيكون ثبوتها تابعا لثبوت العلّة وصحّتها لصحّة العلّة واستحالتها لاستحالة العلّة واذا كان كذالك لم يجز أن تحصل استحالة وجود العلّة لمكان استحالة الصفة لأنّ هذا عكسُ ما يقتضيه النظر فإن قيل أو ليس يستحيل أن تحدث في الجسم الحركة الى المكان العاشر في الوقت الثاني مع أنّ الجسم يحتمله ولا وجه يحيل وجود ذالك الكون فيه الّا استحالة الصفة الموجبة عنه فكيف يجوز أن يقال أنّ استحالة الصفة لا تكون مؤثّرة في استحالة العلّة قيل له أنّا نجعل استحالة كونه كائنا في المكان العاشر في الوقت الثاني تابعة لاستحالة وجود الكون وأحلنا وجود الكون فيه في الوقت الثاني مع أنّ الكون يختصّ بالمكان العاشر لفقد شرطه لأنّ حدوثه في حال بقاء الجسم مشروط بأن يصادف كونَ الجسم في المكان التاسع فلذالك لم يصحّ أن يطرى[1] عليه والجسم في المكان الأوّل، فإن قيل أليس عندكم أنّ الحركة لا يجوز وجودها في الجسم في حال الحدوث مع أنّ الجسم يحتملها[2] قيل له أنّ ذالك

---

1) Mscr. بطرا.   2) Mscr. يحتمله.

الجنس يصحّ أن يوجَد لكنّه لا يسمّى حركةً ولا يمكنه أن يقول أنّ ذالك [30b] المعنى يصحّ أن يوجَد لكنّه لا يسمّى بقاء لأنّه لا يُعقل ذالك الجنس اذا لم يكن بقاء كما يعقل جنس الكون فى ذالك المكان وإن لم يكن يسمّى حركة وبعد فلو كان ذالك المعنى موجودا فى حال حدوث الجسم لكان علّةً فى وجوده وقد بيّنّا من قبل أنّ المعانى لا توجب حدوث الذوات، فإن قيل فى الجسم حال حدوثه معنًى يضادّ البقاء فيمْنع من وجود البقاء وهو الطروّ قيل له أنّ ما ذكرناه يُفسد ما قلته وبعد فإن من حقّ الضدّيْن أن تصحّ فيهما طريقة البدل فيجوز أن يوجَد كلّ واحد منهما بدلًا من الآخر فكان يصحّ من اللّه تعالى أن يخلق البقاء فى الجسم فى ذالك الوقت بدلا من أن يخلق الطروّ فيه

دَليلٌ آخَرُ وأحد ما يدلّ على ذالك أنّ الجسم لو كان باقيًا ببقاء لكان لا يخلو البقاء من أحد أمريْن أمّا أن يكون باقيًا أو غيرَ باقٍ فلو كان باقيا لكان باقيا ببقاء آخر لأنّ الطريقة فيه وفى الجسم واحدة وهذا يوجب حدوث ما لا يتناهى من البقاء ولو كان غير باقٍ وكان يحدث حالًا بعد حالٍ ويحصل وجود الجسم فى كلّ حالٍ لأجله لوجب أن يحدث الجسم فى كلّ حالٍ لأنّ العلّة لا يجوز أن تكون حادثةً والصفة الموجَبة عنها مستمرّةً باقيةً لأنّ هذا ينقض كونها علّةً واذا كان الجسم يحدث حالا بعد حالٍ وجب أن يكون له محدِثٌ فى كلّ حالٍ واذا صحّ من اللّه تعلى أن يُحْدِثه فى الوقت الأوّل ولا يُحدث له البقاء صحّ أن يحدثه فى الوقت الثانى ولا يحدث له البقاء فهذا يؤدّيهم الى القول بنفى البقاء مع أنّ سائر ما يوردونه على ابرهيم يُفسد ما يقوله هؤلاء اذا ارتكبوا هذا المذهب، فإن قيل أليس الجسم الثقيل انّما [31a] يدوم سكونه

بسكون ما يستقرّ عليه ثمّ لا يجب اذا حَدث السكون فى الجسم التحتانىّ أن يحدث السكون حالاً بعد حال فى الجسم الفوْقانىّ وكذالك لا يجب وإن لحدث البقاء حالا بعد حال أن يكون الجسم[1] حادثا حالا بعد حال قيل له أنّ سكون التحتانىّ لا يكون علّة فى سكون الفوقانىّ لأنّه يجوز مع سكون التحتانىّ أن يتحرّك الفوقانىّ ويجوز أن يسكن هذا الفوقانىّ مع زوال سكون التحتانىّ بأن يكون معلّقا بعلاقة

دَليلٌ آخَرُ قد عرفنا أنّ البقاء لو كان معنًى يحلّ الجسمَ لوجب أن يحتاج فى وجوده الى وجود الجسم فلو كان الجسم موجودا فى الثانى لأجله لكان لا يوجد فى الثانى ما لم يوجَد البقاء ولا يجوز أن يوجد البقاء ما لم يوجَد الجسم وهذا يوجب أن يكون كلّ واحد منهما مشروطا بصاحبه وهذا يستحيل كما يستحيل أن يكون الشئ مشروطا بنفسه

دَليلٌ آخَرُ وهو أنّا اذا بيّنّا أنّه لا صفة للباقى بكونه باقيًا فلو كان البقاء معنًى لكان قولنا باقٍ يفيد وجود البقاء كما أنّ قولنا أسود يفيد وجود السواد لمّا لم يكن له بكونه أسود حالٌ ولو كان قولنا باقٍ يفيد وجود البقاء لوجب أن لا يسمّى اللّه تعالى باقيا وأن لا يكون باقيا فى الحقيقة .وقد عرفنا فساد ذالك، والعجب من هؤلاء اذا علّلوا كونَ الجسم باقيا بوجود البقاء وهم لا يقولون بالأحوال وليس هناك الّا اثبات البقاء فكأنّهم علّلوا وجود البقاء بنفسه وليس يخفى فساد ذالك على أحد

دَليلٌ آخَرُ ويدلّ على ذالك أيضا أنّ الجسم لو كان باقيا ببقاء لجاز

1) Macr. البقاء.

أن يوجد فى الثانى والثالث ولا يوجد فيه البقاء فلا يكون باقيا مع استمرار [31b] وجوده كما أنّ الجسم لمّا كان متحرّكا لوجود الحركة صحّ أن يوجد فى الثانى والثالث ولا توجد فيه الحركة فان قالوا أنّ الجسم فى الثانى يوجد لأجل البقاء ولا يوجد لأجل الحركة لصحّ أن يبقى[1] ولا حركة ولا يصحّ أن يستمرّ وجوده ولا بقاء قيل لهم[2] فيجب أن يحتاج فى وجوده الى البقاء مع أنّ البقاء يحتاج فى وجوده الى وجود الجسم وهذا فاسد بما ذكرناه

ذِكْرُ جُمْلَةٍ مِنْ أَسْوِلَتِهِمْ فِي هٰذِهِ المَسْئَلَةِ وَالْجَوَابُ عَنْهَا

سُؤَالٌ لَهُمْ قالوا وجدنا الجسم قد حصل باقيا بعد أن لم يكن باقيا وذاته فى كِلَي الحالَيْن موجودة[3]) ولا يجوز أن يكون باقيا لوجود نفسه ولا لعدمها ولا لعدم معنًى فالواجب أن يكون باقيا لوجود معنًى

اَلْجَوَابُ يقال لهم انّا قد بيّنّا فيما تقدّم أنّه ليس للباقى بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده وأنّه لم يتجدّد عليه الّا العبارة ولا يجوز أن يكون العبارتُ وُصْلَةً الى المعانى واثباتها فيجب أن يفسد ما ذكروه وبعد فلو كان له بكونه باقيا صفة زائدة على وجوده لمّا وجب أن تكون الصفة لعلّة لأجل أنّ الصفة قد تجدّدت فى حال يجب تجدّدها والصفة اذا وجب تجدّدها استغنت بوجوبها عن موجب يوجبها لمّا قد عرفنا أنّ تلك العلّة لا بدّ من أن تكون لها صفة متجدّدة فى حال يجب تجدّدها[4]) ويستغنى عن علّة أخرى لوجوبها عند الصحّة وهذا قائم فى الباقى فلا يجوز أن يكون باقيا لعلّة

---

1) Mscr. يبقا. 2) Mscr. له. 3) Mscr. hier aus späterer Stelle: فالواجب أن يكون باقيا. 4) Mscr. تجددها, Punkte von späterer Hand.

سُؤَالٌ آخَرُ قالوا انّ الجسم يجوز عَدَمُهُ فى الثانى ويجوز استمرار وجوده على البدل فلو لم يكن هناك مخصّص لما كان بأن يستمرّ وجوده أولى من أن [32a] يعدم وذالك المخصّص لا بدّ من أن يكون وجود معنًى من المعانى اَلْجَوَابُ يقال لهم انّه انّما يستمرّ وجوده لأجل أنّ الوجود قد حصل له ويصحّ استمراره ولم يحصل ضدٌّ له فلذالك استمرّ وجوده لا لأجل وجود معنى وهذا كما نعلمه فى المعدوم أنّه يصحّ عدمه ويصحّ وجوده فاذا لم يُوجِدْه مُوجِدٌ استمرّ عدمه لأجل ذالك لم يفتقر فى استمرار العدم الى أكثر من أن لا يوجده موجد وكذالك الكلام فى الوجود اذا صحّ وجوده فى الثانى ولم يطر[1]) ضدّ ولا ما يجرى مجراه استمرّ وجوده ولم يحتج فى استمرار وجوده الى معنى من المعانى، وبعد فانّ استمرار الصفة هو نفس هذه الصفة التى كانت من قبل فاذا لم يفتقر فى الابتداء الى معنى فكيف يفتقر اليه فى الثانى، ثمّ يقال لهم اذا لم تُثبتوا للجوهر ضدّا فلا يمكن أن يُعلَم أنّ العدم جائزٌ عليه فى الثانى الّا اذا ثبت لكم أنّ البقاء معنًى يخلقه اللّه تعالى فى الجوهر ولأجله يبقى فاذا لم يخلقه فنى فمتى لم يُثْبَتْ لكم بُعد البقاء لم سمكنكم[2]) أن تعلموا[3]) أنّ العدم يجوز عليه فى الثانى، فان قالوا[4]) أنّ الجسم حين وُجد لم يجب وجوده فى كلّ حال بل صحّ أن يوجد وأن لا يوجد وصحّ أن يؤخّر ايجاده الى هذا الوقت وصحّ أن لا يُحدثه المُحدث فيه فلا يجوز والحال ما قلناه أن يكون وجوده فى حال من الأحوال واجبا قيل لهم لا يمتنع أن يكون وجوده فى كلّ حال على سبيل الاحداث جائزا صحيحا على

1) Mscr. يطرا. 2) Mscr. يمكنك. 3) Mscr. تعلم.

4) Randglosse: سؤال آخر.

الحدّ الذى ذكرتموه بأن يؤخّر ايجادَه ولكنّ مع ذالك اذا وُجد وتقدّم ولم [1]) يُثْبَتْ بُعد [2]) البقاء ولا ضدَّ له وهو فى نفسه ممّا يصحّ أن [32b] يبقى الى الثانى يجب أن يوجد فى الثانى لأنّه لا شىء يحيل وجودَه ويؤثّر فى عدمه ولا يجوز أن يوجد ويصحّ بقاؤه ثمّ يخرج من الوجود الى العدم من غير مؤثّر فاذا لم يثبت مؤثّر يؤثّر فيه لم يجز عدمُه ويجب وجوده فلا يمكن والحال ما قلناه أن تعلموا جواز العدم على الجسم اذا لم يُثبت بُعد البقاء ولم يثبت أنّ له ضدًّا ينتفى به، ثمّ يقال لهم أليس الجوهر يحصل متحيّزا فى ابتداء ما يحدث ويصحّ أن يستمرّ تحيّزه فى الثانى ويصحّ أن لا يستمرّ بأن لا يوجَد ومع هذا فانّه لا يجوز أن يقال انّما استمرّ ولم يَزُلْ لأجل علّة من حيث أنّ استمراره عند ما يصحّ يجب فلا يجوز أن يعلّل بوجود معنى وكذالك كون الجسم مستمرّ الوجود اذا صحّ وجب لأنّه انّما يصحّ اذا لم يكن ضدّ لأنّ مع الضدّ محال استمراره ومتى لم يطرٔ [3]) الضدّ فكما يصحّ ذالك يجب فلا يجوز مع وجوده أن يفتقر الى وجود معنى لِمَا بيّنّاه من أنّ الصفة الواجبة لا يجوز أن تعلّل بوجود معنًى عليه، وبعد فانّ القوم اذا لم يقولوا بالأحوال لم يصحّ لهم هذا التعليل لأنّ كونه باقيا ليس أكثر من وجود الجسم ووجود البقاء ولا يجوز أن يعلّل مجرّد [4]) الوجود بالبقاء ولا يجوز أن يعلّل بالبقاء وجودُ نفس البقاء لأنّه لا يجوز أن يعلّل الشىء بنفسه

---

1) و fehlt im Mscr. 2) بعد fehlt im Mscr. 3) Mscr. يطرا.
4) مجرّد aus Glosse.

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلْجَوْهَرَ فِى حَالِ حُدُوثِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَارِيًا لِعِلَّةٍ

ذهب بعض المنتسبين الى شيخنا أبى القسم الى أنّ الجوهر يكون طاريًا لأجل معنى وهو الملقّب بالأحدب وذكر أنّ كلام أبى القسم يقتضى ذالك لأن عنده أنّ البقاء لا يجوز أن يحدث من غير أن ينتفى عن الجوهر معنى وهذا ما كان يستجيزه أحد ممّن شاهدناه بنيسابور من أصحابه وهو مذهب [33a] ركيك[1]) وكان أبو القسم ممّن لا يظنّ به مع فضله وتبحّره أن يجوز هذا القول الركيك الّا أنّ هذا الأحدب لفرط جهله كان يرتكب مذاهب شنيعة ثمّ يجتهد فى أن ينسبها الى أبى القسم

فالذى يدلّ على فساد ذالك أنّ الطارى ليس له بكونه طاريا صفة زائدة على وجوده ولا يجوز أن يكون الوجود مع أنّه بالفاعل لأجل علّة لمَا قد بيّنّا من قبل فى جواز خلو الجوهر من اللون أنّ العلل لا يجوز أن توجب وجود الذوات ثمّ يقال له[2]) أنّ الطروّ عندك يضادّ البقاء ومن حقّ الضدّين أن يصحّ أن يوجد كلّ واحد منهما بدلا من الآخر والمحلّ على صفة واحدة فيجب أن يجوز وجود البقاء فى حال ما يجوز أن يوجد الطروّ ووجود الطروّ بعد وجود البقاء كما يجوز[3]) فى السواد والبياض أن يطرى كلّ واحد منهما على صاحبه فان قال[4]) أنّ الكون

---

1) Mscr. ذكيك.   2) Mscr. لهم.   3) Mscr. folgt hier أن.
4) Mscr. قالوا.

فى العاشر لا يجوز أن يطرى على الجوهر وهو فى المكان الأوّل لينفى
عنه الكون فى المكان الأوّل وإن كان ضدّا له قيل له أنّ البقاء والطروّ
يتضادّان على المحلّ من غير أن يعتبر فيه بالأماكن فجرى حالهما
فى ذالك كحال السواد والبياض، ثمّ يقال له أنّ صفة الوجود صفة
واحدة لا يقع فيها تضادّ وكيف يجوز أن يوجبها معنيان ضدّان
وهل هذا الّا كأن يقول قائل أنّ أحدنا يكون مرّة عالما بحدوث
الشىء لأجل العلم به ومرّة يكون كذالك لأجل الجهل وليس يخفى
فساده على أحد، ثمّ يقال له أنّ صفة الوجود عندك لا تتجدّد وانّما
تحصل للجوهر وتستمرّ فيه فكيف يصحّ أن تكون هذه الصفة بعينها
فى الحالة الأولى لأجل معنى وفى الثانى لأجل ضدّه، ثمّ يقال له يجب
أن يكون الطروّ محتاجا [33b] فى وجوده الى وجود الجسم وإن يكون
الجسم محتاجا فى وجوده فى تلك الحال الى وجود الطروّ وهذا يوجب
أن يحتاج كلّ واحد من الأمرين الى صاحبه وفساد ذالك بمنزلة
احتياج الشىء الى نفسه، ثمّ يقال له يجب أن يكون الطروّ موجودا
لعلّة لأنّه قد حصل موجودا مع جواز أن لا يوجد كما حصل
الجوهر موجودا مع جواز أن لا يوجد والصفتان اذا استحقّتا على
وجه واحد وهى صفة واحدة فى الذاتين لمعنى أنّهما فى حكم المتماثل
فالموجب لا يجوز أن يختلف لأنّ التوصّل الى اختلاف الموجب
للصفة يكون بكيفيّة استحقاقها فاذا استحقّت فى الذاتين على حدّ
واحد فالموجب لا يصحّ أن يختلف وهذا يوجب أن يكون للطروّ
علّة أخرى حتّى يؤدّى الى حدوث ما لا يتناهى ويلزمه على ذالك
أن يكون الجوهر فى ابتداء ما يتجدّد عنده كونه جوهرا لأجل علّة
حتّى تقول أنّ كونه جوهرا طار لعلّة واذا استمرّ فيجب أن يكون
مستمرّا لأجل علّة أخرى مضادّة للعلّة الأولى، ولا يحتمل هذا الكلام

الركيك أكثر ممّا أوردناه عليه ولو لا أنّ بعض الاغتام ممّن يغترّ بالأحداث ربّما يظهر هذا الجهل لكان من حقّه الاضراب عنه

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلْجَوْهَرَ يَنْتَفِى بِضِدٍّ

اعلم أنّ شيخنا أبا الحسين الخيّاط كان يقول فى الجوهر أنّه ينتفى بأن يُعْدِمُهُ اللّه وجوّز أن يتعلّق كون القادر قادرا بالاعدام وقال شيخنا أبو القسم أنّ الجوهر انّما يفنى بأن لا يخلق اللّه تعالى له البقاء وعند شيوخنا أنّ الجوهر [34a] يفنى بفناء وأنّ ذالك الفناء يضادّ الجوهرَ ويوجَد لا فى محلّ وقال شيخنا أبو علىّ أوّلاً أنّ فناء بعض الجواهر لا يكون فناء سائرها وقال أخيرا فيما أملاه من نقض التاج أنّ فناء بعض الجواهر فناء لسائرها[1]) واليه كان يذهب شيخنا أبو هاشم وسائر أصحابه

فالذى يدلّ على أنّ الجوهر لا يجوز أن يفنى[2]) بأن يُعدمه اللّه تعالى على ما ذكرناه عن أبى الحسين الخيّاط وجوه

أحدها أنّ كون القادر قادرا لا يتعلّق بالشىء الّا على وجه الايجاد لأنّه لو تَعَدَّى فى التعلّق به عن هذا الوجه الى وجه آخر ولا حاصر لوجب أن يتعلّق بكلّ وجه تحصل عليه الذات ويجرى مجرى الاعتقاد فى أنّه يصحّ أن يتعلّق بالذات على كلّ وجه يصحّ أن تحصل عليه لأنّ الاعتقاد انّما صحّت هذه القضيّة فيه لأنّه تعدّى عن وجه ولا حاصر ومنها أنّه لو كان كون القديم قادرا يتعلّق باعدام الشىّ لوجب أن يصحّ أن يتعلّق كوننا قادرين بالشىّ على وجه الاعدام لأنّ كيفيّة تعلّق الصفة بمتعلّقها لا تفترق فيها[3]) حال

1) Von وقال أخيرا an aus Glosse. 2) Mscr. يفنا. 3) Mscr. فيه.

الموصوفين بها وقد عرفنا أنّ كوننا قادرين لا يتعلّق بالاعدام لأنّه لو كان كذالك لصحّ أن نُعدم الكونَ من غير أن نوجد ضدّا له وليس لأحد أن يقول أنّ هذا الكون الذى نفعله سببٌ موجب لعدم الكون الآخر وليس يمكننا أن نعدم الكون الّا بسبب كما لا يمكننا أن نفعل الصوت والتأليف والألم الّا بسبب وذالك أنّ الكون لو كان سببا موجبا لعدم الكون الآخر لوجب أن يصحّ أن يطرى [1] ولا ينتفى ذالك الكون الأوّلُ لأن من حقّ السبب أن يصحّ أن يوجد ويعرض هناك عارض فيمنعه من التوليد ومنها أنّه كان يجب أن يصحّ أن نعدم فعل الغير وأن يتعلّق كوننا قادرين بمقدور الغير على وجه الاعدام [37b] واذا صحّ أن يتعلّق به على هذا الوجه صحّ أن يتعلّق به على وجه الايجاد فيكون على هذا الموضوع مقدور واحد بين قادرين على وجه واحد وانّما ألزمناهم ذالك لأنّ الذات اذا صحّ أن تحصل على صفتين بالفاعل وكلّ من قدر على أن يجعلها على احدى الصفتين يجب أن يكون قادرا على أن يجعلها على الصفة الأخرى وهذا قد بيّن فى الكتب عند الكلام فى أنّ الجوهر لا يجوز أن يكون [2] مجتمعا بالفاعل ومنها أنّه يجب أن يكون الواحد منّا قادرا على اعدام الحياة ولا يقدر على اعدامها الّا ويجب أن يصحّ أن يقدر على ايجادها لما بيّنّاه فيلزم أن يكون قادرا على الحياة والقدرة ومنها أنّه يجب أن يصحّ أن نعدم بقدرة واحدة أكوانًا كثيرة وليس يكون كذالك الّا وتكون القدرة الواحدة متعلّقة بأكثر من جزء واحد من جنس واحد فى وقت واحد فى محلّ واحد وهذا لا يجوز بما بيّن فى الكتب ومنها أنّه كان يجب فيما لا يبقى من

---

1) Mscr. يطرا. 2) يكون aus Glosse.

الأعراض أن يقال بأنّ عدمه يتجدّد بالفاعل لأنّ غيره اذا تجدّد عدمه بالفاعل فانّما افتقر الى الفاعل لتجدّد عدمه كما قلنا فيما حدث أنّه انّما احتاج الى الفاعل لحدوثه ولو كان كذالك لوجب أن لا يعدم اذا لم يُعدِمْه الفاعل فى كلّ ما يتجدّد عدمه وهذا يوجب أن يبقى ما قد عرفنا أنّ البقاء يستحيل عليه

ومنها أنّه لا حال للمعدوم بكونه معدوما فلا يصحّ أن يقال أنّ المعدوم يحصل بالفاعل فان قيل لم قلتم أنّ المعدوم ليس له بكونه معدوما حال قيل له لأجل أنّه لو كان للمعدوم بكونه معدوما حال لكان يجب فى الجوهر [35a] وغيره أن يقال أنّه كان فيما لم يزل معدوما لذاته لأنّه قد وجبت له هذه الصفة كما وجب له [1]) كونه جوهرا والصفة الواجبة للذات اذا لم يمكن تعليقها بأمرٍ سوى الذات فالواجب أن يكون للذات فان قيل لم كان يجب لمّا كان له بكونه معدوما حال أن يكون الجوهر معدوما فيما لم يزل لاستحالة وجوده لا لذاته قيل له ليس بأن يعلل وجوبُ عدمه باستحالة وجوده أولى من أن تعلّل استحالة وجوده بوجوب عدمه فيجب أن يكون كلّ واحد منهما علّةً فى صاحبه وهذا فى الاستحالة بمنزلة تعليل الشىء بنفسه فان قيل لأحد الأمرين مَزِيّة على الآخر وذالك أنّ العلم بالوجود أصلٌ للعلم بالعدم فيجب أن يعتبر العدم بالوجود فى التعليل قيل له أنّ المعلومات فى ترتّب بعضها على بعض لا يجب أن تُطابِقَ العلومَ فلا يمتنع أن يكون شيئما [2]) فرعا فى العلم أصلا فى المعلوم يبيّن ذالك أنّ العلم باللّه فرع على العلم بحدوث الأجسام أو كالفرع عليه واللّه

1) Im Mscr. fehlt له. 2) Mscr. eine nach dem Schriftgebrauch des Manuskriptes بينهما aufzulösende Zusammenziehung.

تعالى كالأصل لوجود الأجسام، ويدلّ أيضا على أنّ المعدوم ليس له بكونه معدوما حال أنّ كلّ حكمٍ من الأحكام أمكن تعليقه بنفي صفة لم يجز أن يعلّق باثبات صفة لأجل أنّه لا يصحّ اثبات صفة لا طريق الى اثباتها لما يؤدّى الى الجهالات وهذا نحو ما نورده فى الدلالة على أنّ العجز ليس بمعنى وأنّ العاجز ليس له بكونه عاجزا حال أكثر من أنّه ليس بقادر على ما يصحّ أن يقدر عليه فاذا أمكن أن يعلّق تعذّر الفعل بزوال هذه الصفة لم يجز أن تثبت للعاجز بكونه عاجزا حال وكذالك اذا أمكن أن تُعلّق استحالة التحيّز فى الجوهر بزوال صفة الوجود لم يجز [35b] أن تُعلّق باثبات صفة، وبعد فلو كان للمعدوم بكونه معدوما حال كما أن للموجود بكونه موجودا حال لَمَا علمنا باضطرار أنّ الذات لا تخلو من أن تكون موجودة أو معدومة لأنّ العلم الضرورىّ يتعلّق بأنّ الذات لا تخلو من أن يكون على صفة أو لا يكون عليها ولا يتعلّق بأنّها لا تخلو من صفتيْن ضدّيْن لأنّه يجوز فى العقل أن يكون لها صفة ثالثة فباستدلال نعلم أنّه لا صفة ثالثة سواها، فان قيل هلّا قلتم أن للمعدوم بكونه معدوما حال وأنّ الوجود ليس بأكثر من زوال تلك الصفة قيل له لوجهيْن أحدهما أنّ كون القادر قادرا يؤثّر فى الايجاد فلا بدّ من أن يقال أنّ الوجود حال حتّى يصحّ أن يكون للقادر فيه تأثير والثانى أنّ العدم لو كان راجعا الى صفة والوجود الى نفى تلك الصفة وقد عرفنا أنّ العلم بنفي الصفة فرع على العلم باثباتها فلا يُعقل نفى الصفة الّا اذا عقلنا أوّلًا اثباتها ولا يجوز أن يكون العلم بالعدم أصلا للعلم بالوجود لأنّ الوجود نعلم أوّلا ثمّ العدم، فقد بنت بهذه الوجوه فساد ما قاله أبو الحسين الخيّاط فأمّا ما يذهب اليه أبو القسم من أنّ الأجسام تنتفى بأن لا يخلق اللّه تعالى لها بقاء فقد أفسدناه بأن

دللنا على أنّ الجسم لا يكون باقيا ببقاء وقد قال شيوخنا لو كان الجسم ينتفى بأن لا يخلق له البقاء لوجب أن يكون الواحد منّا مُعدِما للجسم اذا لم يفعل له بقاء فان قيل انّما يجب أن يكون مُعدِما له متى لم يفعل له بقاء اذا كان قادرا على البقاء والواحد منّا لم يقدر عليه قيل له أنّ القديم [36a] قادرٌ على خلق البقاء فيجب أن يكون مُفنيا للجسم اذا لم يخلق له البقاء فى حال حدوثه فان قالوا انّما يجب أن يُفنيه اذا لم يخلق له البقاء فى الحال التى يصحّ منه أن يخلق له البقاء فيها ولا يصحّ ذالك فى حال حدوث الجسم قيل لهم قد بيّنّا من قبل أنّ البقاء لو كان معنًى لكان يصحّ من اللّه تعالى أن يخلقه فى حال حدوث الجسم فلا وجه لاعادته،

وبعد فانّ انتفاء الجسم اذا كان متجدّدا مع جواز أن لا يتجدّد فلا بدّ من أمر يؤثّر فى ذالك وذالك الأمر لا بدّ من أن يكون متجدّد وان لا يفعل البقاء ليس بأمر متجدّد فلا يصحّ أن يكون مؤثّرا فى انتفائه فان قيل لم لا يجوز أن يؤثّر ما قلناه فى انتفاء الجسم وان كان متجدّدا مع جواز أن لا يتجدّد كما أنّ كون القديم قادرا واجب فى كلّ حال ولم يكن له ابتداء ومع ذالك فانّه يؤثّر فى وجود ما يحدث منه مع أنّ ذالك قد يحدث مع جواز أن لا يحدث قيل له انّما أوجبنا ذالك فى المؤثّر اذا كان تأثيره على حدّ الايجاب فى أمر يتجدّد مع جواز أن لا يتجدّد فأمّا ما يؤثّر على طريقة الصحّة دون الايجاب فذالك لا يجب فيه بل هو موقوف على الدليل،

فقد ثبت بهذه الجملة أنّ الأجسام تنتفى لوجود معنى وذالك المعنى[1] يجب أن يكون ضدّا لها لانّها لا تحتاج فى الوجود الى أمر من الأمور حتّى

1) المعنى fehlt im Mscr.

يكون ما يضادّ ذالك الأمر يجرى مجرى الضدّ للجوهر فوجب أن لا تنتفى الّا بضدّ وضدّه لا يجوز أن يكون موجودا فى محلّ لأنّ الشئ لا يجوز أن يوجد معما يضادّه والمحلّ لا بدّ من أن يكون جوهرا فيجب أن يكون موجودا لا فى محلّ

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْنَى بَعْضُ ٱلْجَوَاهِرِ مَعَ بَقَاءِ ٱلْبَعْضِ

[36b] اعلم أنّ أبا هاشم لا يجوّز ذالك واليه ذهب الشيخ أبو علىّ ثانيا وقال شيخنا أبو القسم يجوز أن يفنى بعض الجواهر مع بقاء البعض واليه يذهب أبو بكر بن الاخشيد وأبو عبد اللّه محمّد بن عمر الصَيْمَرى واعلم أنّ للبغداذيّين[1] كثيرا ما يشنّعون بهذه المسئلة علينا فلذالك أردت أن انقصى القولَ فيها والّا فهو من أحكام الفناء وهم لا يثبتون الفناء فكيف يكلّمون فى أحكامه

والأصل فى تصحيح هذه المسئلة أنّ الجواهر بما بيّنّا جنس واحد وما يضادّ بعضَها فى الجنس يضادّ سائرَها فاذا وُجد الضدّ فليس بأن ينفى بعضَها أولى من أن ينفى سائرَها فيجب أن ينفى الجميعَ وجرى ذالك مجرى ما نعلم من حال سواد طرى على أجزاء كثيرة من البياض تحلّ محلّا واحدا ومعلوم أنّه اذا كان ضدّا لها فى الجنس ووُجد كوجود الجميع وجب أن يضادّ سائرَها فلذالك اذا كان الفناء ضدّا للجواهر كلّها وقد وُجد على وجه ليس بأن ينفى بعضَها أولى من أن ينفى البعضَ الآخَرَ فالواجب أن ينفى الجميعَ

---

1) Mscr. البغداذيّين.

فإن قيل جَوِّزوا أن يختصّ بجوهرٍ دون جوهرٍ من غير مخصّص كما يجوز عندكم ذالك فى كثير من الأشياء، منها ما تقولون فيمن رمى حاجرا وجعل فيه اعتمادات كثيرة فى أنّ فى جملة ذالك ما يكافى اللازم فلا يولّد لحصول المنع ويولّد الباقى مع أنّه ليس هناك ما يخصّصه قيل له أنّ الصحيح عندنا أنّه يتولّد عن المجتلب كلّه للعلّة التى ذكرناها وانّما يتراجع الحاجر لأنّه قد حصل المنع بالهواء بأن يَضْغَطه الحاجرُ حتّى يتكاثف لأجله فيردّه، فإن قيل هذا مثل ما تقولون فى التَعَب أنّه ينقص بعضَ قدرة دون بعض من غير مخصّص قيل له أنّ هناك مخصّصا [37a] وذالك أنّ القدر يحتاج الى بنية زائدة فما يحتاج اليه بعضُ قدرة يبطُل عند التعب وما تحتاج اليه القدرة الأخرى باق فلذالك لا يُبطله لأجل ذالك قلنا أنّه لا يجوز أن يوجَد فى جزء واحد أكثرُ من ستّة أجزاء من القدر، فإن قيل لو خُلق فى محلّ واحد حياتان لكانت احداهما تقبح دون الأخرى من غير مخصّص قيل له الصحيح أنّهما يُحِسّان ¹) وأنّ الادراك يقوى بهما فيتعلّق بذالك عرض ²) ومتى سُئل عن فناءين لو خلقهما الله تعالى فانّ الجواب أنّ كلّهما يقبحان أمّا أحدهما فانّه لا فائدة فيه والثانى لأنّه لا يتميّز عن القبيح، فإن قيل أنّ عقاب المَعْصية يحبط ³) ثوابَ بعض ما استحقّه دون بعض من غير مخصّص قيل له أنّ هناك مخصّصا وذالك أنّ المَرجع به الى ما يختاره القديم تعالى فالقدر الذى يوجده الله يوجد ويكون أولى من القدر الذى لا يوجده، فإن قيل أنّ القديم تعالى يوجِد السوادَ فى محلّ دون محلّ من غير مخصّص وعلّة قيل له انّما كان يجب لو صحّ أن يحلّ كلّ واحد من المَحالّ ومع ذالك

---

1) Mscr. ohne Tašdīd; viell. zu lesen يحسنان. 2) viell. غَرَض.
3) Mscr. تحبط.

فانّه يحلّ بعضها دون بعض فأمّا اذا استحال أن يوجَد فى غيره فلا يجب أن يُطلَب له مخصّص ويفارق ذالك الضدّ لأنّه فى أن يضادّ غيرَه يراعى أمريْن أحدهما أن يكون صفة أحدهما بالعكس من صفة الآخر والثانى أن يكون وجوده كوجوده فانّه حصل مع ألف شىء بهذه الصفة فما له يجب أن ينفى البعضَ قائم فى الجميع وليس الحلول فى الأصل معلّلا بوجه كما يعلّل التضادّ حتّى يجوزَ أن يقال أنّ ذالك اذا حصل مع المحالّ على سواء فيجب أن يحلّ الجميعَ، فان قيل أليس يجوز أن يوجِد القادر أحدَ الضدّيْن دون الآخر مع أنّه يصحّ منه ايجاد كلّ واحد منهما من غير مخصّص فلِمَ لا يجوز [37 b] أن يقال أنّ الفناء ينفى بعضَ الجواهر دون بعض من غير مخصّص قيل له أنّ هناك مخصّصا وهو كونه قادرا ولا يمكن أن يعلّل بأمر موجب لأنّ ذالك يعود على تعلّقه بالقادر بالنقض، فان قيل أليس بعض التأليفات ينتفى عن المحلّ دون بعض ولا مخصّص قيل له أنّ هناك مخصّصا وهو أنّ كلّ تأليف يحتاج الى مجاورة لا يحتاج اليها غيره فاذا انتفى بعض المجاورات دون بعض فما احتاج اليه من التأليف بطُل وما لم يحتج اليه يبقى ببقاء مجاورة أخرى، فان قيل أليست الارادة تتعلّق بهذا المراد دون غيره وان كان حالها معه كحالها مع غيره قيل له ليس الأمر على ما قدّرت من أنّ حالها معه كحالها مع غيره وذالك أنّها لِمَا هى عليها تتعلّق بهذا المراد دون غيره فلو تعلّقت بغير هذا المراد لكان فى ذالك قلب جنسها ولا يمكن أن يقال فى الفناء ذالك لِمَا بيّنّا أنّه لا يجوز أن يكون البياض الطارى على أجزاء من السواد ينفى بعضَ السواد دون بعض ويقال أنّه لذاته نفى هذا ولم يَنْفِ غيرَه، فان قيل أليس السبب ولّد هذا المسبّبَ فى الحال ولم يولّد مثلَه ولا يمكن أن يبيّن مخصّصٌ قيل له يمكن أن يبيّن

مخصّص وهو أنّ القدرة فى هذا الوقت فى هذا المحلّ تعلّقت بهذا لما هى عليها ولم تتعلّق بمثله، وفى الجملة جميعُ هذه الأسولة يبطل بشىء واحد وهو أنّ ما قالوه فى الفناء والجوهر لو صحّ قياسا على ما أوردوه فى هذه المسئلة لصحّ أيضا أن يطرى سوادٌ واحدٌ على مائة جزء من البياض ثمّ ينفى بعضَ أجزاء البياض دون بعض من غير [38a] مخصّص قياسا على ما ذكروه

فإن قيل أنّ فى الفناء وجهًا مخصّصا وهو أنّه يختصّ بجهة فاذا وُجِد الفناء فى الجهة التى يحصل فيها هذا الجوهر كان بأن ينفيه أولى من أن ينفى غيرَه قيل له قد قيل فى الجواب عن هذا السؤال طُرُق ولا يصحّ أكثرها وأنا أذكر جميعَ ما قيل وأُبيّن ما يصحّ منها وما لا يصحّ،

قد قيل لو كانَ الفناء يختصّ بجهة لكان متحيّزا لأنّ حصول الشىء فى جهة لا على سبيل التبع لغيره من خصائص التحيّز ولا يجوز أن يكون الفناء متحيّزا وهذا لا يصحّ لأنّ لقائل أن يقول أنّ الذى هو من خصائص التحيّز أن يحصل فى جهة على سبيل الشغل لها فأمّا اذا حصل فيها لا على سبيل الشغل لها فإنّ ذالك لا يجب فيه فإن قيل لا يعقل ذالك الّا بأن يكون على سبيل الشغل للجهة قيل له لِمَ قلتَ ذالك وقد علمتَ أنّه يمكن أن نعتقد ذالك من غير أن نعتقد أنّه شاغل لجهة يبيّن ذالك أنّ فى ناس من اعتقد أنّ القديم تعالى بكلّ مكان بذاته لا على سبيل الشغل وفيهم من قال أنّه فوق العرش لا فى مكان ومن غير أن يشغل المكان والجهة وقد قال شيخنا أبو عبد اللّه لو خلق اللّه تعالى سوادا لا فى محلّ لكان يُرى فى حكم المقابل ويجوز أن يكون فى جهة لو وُجد لا فى محلّ من غير أن يكون شاغلا فاعتقاد ما هذا سبيله

ممكن يبيّن ذالك أنّ أحدنا يجوز أن يعتقد ذالك ولا يفصل بين
أن يراه يَمْنَة وبين أن يراه يسرة ويعتقد مع ذالك أنّه لا يشغل
جهةً، فإن قيل أنّا لا يمكننا أن نعتقد تحيّز الجوهر من غير[1] أن
نعتقد أنّه كائنٌ فى جهة ما كما أنّه لا يمكننا أن نعتقد أنّ
الذات [38b] قادر من غير أن نعتقد الفعلَ منه فكما أنّ صحّة
الفعل من خصائص كون القادر قادرا فلا يجوز أن نستند إلّا اليه
وكذالك كون الذات كائنا فى جهة من خصائص التحيّز فلا يجوز
أن يثبت من دونه قيل له أنّ كونه فى جهة على سبيل الشغل
لها من خصائصه فأمّا اذا لم يكن على سبيل الشغل فمن أين أنّه
من خصائصه فإن قيل أنّ التفنيد الذى ذكرتموه[2] يقتضى أنّ
التحيّز من خصائص التحيّز ولا يتكلّم بهذا محصّلٌ لأنّ على سبيل
الشغل هو التحيّز فالواجب أن لا يراعى ذالك وأن يقال أنّ كونه
كائنا فى جهة لا على سبيل التبع لغيره من خصائص التحيّز فلا
يجوز أن يثبت من دونه قيل له أنّ قولنا أن من خصائص التحيّز
وحكمه أن يكون كائنا فى جهة على سبيل الشغل بها لا يكون
تعليقا للحكم بنفسه لأنّه قد لا يكون شاغلا لتلك الجهة ويكون مع
ذالك متحيّزا وبعدُ فإنّا نقول أنّ مَنْعَه لمثله من أن يحصل بحيث
هو من أحكام التحيّز ولا بدّ من أن يكون الرجوع به الى الشغل
ولا يلزم أن يكون الحكم تابعا لنفسه فكذالك سبيل ما ذكرناه
وقد قيل فى الجواب عن هذا السؤال أنّ الفناء لو كان يختصّ بجهة

1) Von أن نعتقد an aus Glosse ergängt, die im Mscr. hinter ويجوز أن يكون فى جهة, Z. 23 der vorigen Seite, gestellt wird.
2) Mscr. ذكروه.

لوجب أن يكون أحدنا قادرا على خلق الأجسام وانّما يتعذّر عليه[1] فعلُها لأنّ الفناء يوجَد فى الجهة التى يحاول خلق الجسم فيها وهذا لا يصحّ لأن لقائل أن يقول لو قدرنا على الجسم لقدرنا على هذا الفناء فكان يصحّ أن نفعل الفناء بحيث بعض الأجسام ولو كان كذالك لصحّ منّا أن ننفيه اذا قوى داعينا اليه وبعد فلو قدرنا على الجسم وعلى الفناء لكان لا يصحّ منّا أن نفعل الجسم الّا متولّدا عن الاعتماد وكذالك الفناء ولو [39a] كان الاعتماد مولّدا لهما لما كان بأن يولّد الجسمَ أولى من أن يولّد الفناء لأنّه لا مخصّص وكان يجب أن يولّد الضدّيْن فى حالة واحدة، على أنّه كان يجوز أن لا يخلق اللّه تعالى الفناء فى تلك الجهة فيتأتّى منّا فعل الجسم وقد علمنا أنّه يتعذّر علينا ايجاد الأجسام على كلّ حال وبعد فانّ الاعتماد لو ولّد الجسم لكان يجب أن تتولّد عن الاعتماد الواحد فى الوقت الواحد ما لا نهاية له من الجواهر فى حالة واحدة لأنّ حكم المحاذيات فى هذا الباب حكم المحالّ وقد علمنا أنّه لو كان ريحٌ لا نهايةَ لآخره لوجب اذا اعتمدنا عليه أن نفعل الكون فى جميعه دفعةً واحدةً وأن نفعل ما لا نهاية له من الأكوان، على أنّ الاعتماد لو ولّد الجوهرَ لما كان بأن يولّده فى بعض المحاذيات فى سمته أولى من أن يولّده فى محاذيات أُخر[2] فى ذالك السمت لأنّ الكلّ فى جهة الاعتماد وهذا يوجب أن يولّده فى سائر الجهات أوّلا فى جهة من الجهات وبعد فانّ الاعتماد لو جاز أن يولّد الجوهر لجاز أن يولّد الكونَ فيه فكان يجب أن يكون محلّه مماسّا لمحلّ ذالك الكون قبل وجود ذالك الكون

---

1) Mscr. عليها. 2) Mscr. أُخرى.

لأنّ المماسّة شرط فى حكم الاعتماد وهو كونه مولّدا لا فى وجود الكون فيجب أن يتقدّم الكونُ كما يجب أن يتقدّم وجود السبب الذى هو الاعتماد المسبّب الذى هو الكونُ وهذا يوجب أن يكون محلّه مماسّا للمعدوم فيمكن أن نعلم بهذه الطُرُق أنّ الجسم لا يجوز أن نفعل الجسمَ مع تجويز أن يكون الفناء مختصّا بجهة، وقد قيل فى الجواب عن السؤال أنّ الفناء والجوهر لا يجوز أن يتضادّا على الجهة لأنّ الجهة ليست بامرٍ ثابتٍ حتّى [39b] يجوز أن يقال أنّهما يتضادّان عليها وهذا لا يصحّ لأنّ لقائل أن يقول أنّ ذالك أمرٌ معقولٌ وإن لم يكن شيئًا موجودا فيجوز أن يقال أنّ الفناء يختصّ بجهة وإنّما يضادّ الجوهرَ إذا حصل فى جهته، والذى نعتمد عليه فى الجواب عن هذا السُؤال ثلاثة أوْجُه

أوّلها أنّ الفناء لو كان يختصّ بجهة لوجب أن يستحيل نقل الجوهر عن تلك الجهة الى جهة أخرى فى حال طروّ الفناء عليها وقد علمنا أنّه يصحّ نقل الجوهر عنها الى جهة أخرى مع طروّ الفناء على تلك الجهة لأنّه بمنزلة أن يخلق اللّه تعالى فناء فى جهة وجوهرا فى جهة أخرى فكما يصحّ هذا عند السائل فكذالك يصحّ أن يَنقُل الجوهر عن تلك الجهة فى حال ما يخلق الفناء فيها ولو كان كذالك لكان لا يخلو من أحد أمريْن أمّا أن ينفيه أو لا ينفيه فإن نفاه وجب أن يكون مع كونه منتفيا معدوما منتقلا متحرّكا وهذا محال وأن لم يَنْفِهُ لم يجز لأنّ الشرط فى مُنافاته له أن يكون من قبل طروّه كائنا فى تلك الجهة لا فى حال طروّه لأنّ الشيء لا يوجَد مع ضدّه وهذا كما نقول أنّ الشرط فى منافاة السواد للبياض أن يصادف وجودَه من قبل فى ذالك المحلّ لا فى حالة وإذا كان الفناء ضدّا للجوهر وقد تكامل الشرط فى منافاته

له فالواجب أن ينفيه وإن نُقل عن تلك الجهة لأنّه قد صادف حصوله فيها من قبل وهذا هو الشرط في منافاته له فيلزم على هذا أن ينافيه في حال ما يكون متحرّكا منتقلا وذالك محال والوجه الثاني أنّ الفناء لو كان يختصّ بجهة لوجب أن يكون اختصاصه بها لما هو عليه في نفسه لأنّه لا يجوز أن يكون لعلّة وإذا كان كذالك كانت المنافاة تابعة له ولو كان كذالك لاستحال أن يشاركه الجوهرُ في هذه الصفة [40a] فكان لا يجوز أن يكون الجوهر كائنا في تلك الجهة ألا ترى أنّ ما لأجله ينافي السوادُ البياضَ لا يجوز أن يشاركه البياضُ فيه، فإن قيل جوّزوا أن يختصّ الفناء بتلك الجهة لأجل معنى يوجَد لا في محلّ قيل له ذالك المعنى ليس بأن يوجب كونَ الفناء في تلك الجهة أولى من أن يوجب كونَه كائنا في جهة أخرى وهذا يوجب أن يحصل في سائر الجهات وأن ينفي الأجسامَ كلَّها ولا يمكن السائلَ أن يقول لأجل هذا المذهب أنّ فناء بعض الجواهر ليس بفناء لسائرها وإن قال أنّ ذالك المعنى حاصل في جهة الفناء قلنا فليس بأن يكون الفناء حاصلا فيها لأجله أولى من أن يكون ذالك المعنى حاصلا في تلك الجهة لأجل الفناء وهذا يوجب أن يكون كلّ واحد منهما علّةً في صاحبه واستحالة ذالك بمنزلة تعليل الشيء بنفسه والوجه الثالث أنّ الفناء لو كان يختصّ بجهة لكان لا يخلو من أحد أمرين إمّا أن يكون قد حصل في تلك الجهة في حال يجب حصوله فيها أو يكون قد حصل في تلك الجهة في حال مع جواز حصوله في غيرها ولا يجوز أن يقال أنّه قد حصل في تلك الجهة في حال يجب حصولُه فيها لأنّ ذالك يوجب أن يكون حاصلا فيها لنفسه أو لما هو عليه في نفسه وكان يجب أن لا يجوز أن

ينتفى به جوهران فى حالة واحدة وكان يجب اذا أراد اللّه تعالى
أن ينفى جوهرين أن يخلق فناءين يختصّ كلّ واحد منهما بجهة
ولو كان كذالك لوجب أن يكون الجنسان المختلفان ينفيان جنسا
واحدا وهذا محال ولا يمكن أن يقال انّهما ضدّان لانّه كان يجب
أن يستحيل وجودهما فى حالة واحدة وأن يستحيل أن ينتفى
الجوهران فى وقت واحد [40b] ولا يجوز أن يقال أنّه قد اختصّ
بتلك الجهة لمعنًى لما بيّنّاه من قبل

ذِكْرُ جُمْلَةٍ مِنْ أَسْوِلَةِ مَنْ خَالَفَنَا بِهَذِهِ ٱلْمَسْئَلَةِ وَٱلْجَوَابُ عَنْهَا

قالوا لو لم يكن اللّه تعالى موصوفا بالقدرة على أن يفنى بعض الأجسام
دون بعض لكان فيه تعجيز اللّه تعالى، وربّما يؤكّدون هذه الشبهة
بأن يقولوا كما جاز أن يوجد جوهرا ولا يوجد جوهرا آخر فكذالك
يجوز أن يُفنى جوهرا ولا يفنى آخر، وربّما يقولون كما يجوز أن
يسودّ جسمٌ ويبيضّ غيرُه [1]) فكذالك يجوز أن يفنى جسما ويُبقى
غيرَه لأنّ ذالك لا يكون متنافيا كما يتنافى أن يكون الجوهر الواحد
أسود أبيض وموجودًا معدومًا الجواب يقال لهم فيما قالوه أوّلاً أنّ
اللّه تعالى لا يجوز أن يوصف بالقدرة على أن يجمع بين السواد
والبياض ولا يكون ذالك تعجيزا لأنّه يستحيل وجود الشىء مع
ضدّه والوَصْفُ بالقدرة على المُحَال مُحَالٌ فكذالك قد ثبت بما
ذكرناه فى الدلالة أنّ الفناء يضادّ الجواهرَ كلّها فَتَخَلُّفُهُ للفناء مع
بقاء بعض الجواهر يكون بمنزلة الجمع بين السواد والبياض فى محلّ
واحد فكما يستحيل أحدهما فكذالك سبيل الآخر فى الاستحالة [2])

1) Viell. besser für جسم des Mscr. جسما zu lesen und zu punktieren: يسوّد جسما ويبيّض غيرَه. 2) Hier folgt im Mscr.:

فأمّا ما ذكروه ثانيا فالجواب عنه أنّ وجود الجوهر يكون بالفاعل فيجب أن يصحّ منه أن يوجد جوهرا ولا يوجد آخر وعدمه عند طروّ الفناء يكون لأمر يرجع اليه كما يقولون فى عدم السواد عند طروّ البياض عليه فكما لا يجوز والمحلّ فيه عشرة أجزاء من السواد أن يُفنى بعضها ببياض يوجده فى ذالك المحلّ دون البعض الآخر وإن جاز أن يوجد بعض السودات دون بعض فكذالك وإن جاز أن يوجد بعض الجواهر دون بعض فإنّه لا يجوز اذا أوجدها أن يُفنى بعضها دون بعض فأمّا ما قالوه أخيرا فالجواب عنه أنّ كون المحلّ الواحد أسودَ أبيضَ انّما استحال لاستحالة وجود الضدّين وقد بيّنّا فيما تقدّم أنّ سبيل الفناء مع الجواهر كلّها سبيل السواد والبياض اذا كان محلّهما واحدا فكما بيّنّا فى كون المحلّ أسودَ أبيضَ فكذالك حال وجود الفناء مع وجود بعض الجواهر كما بيّنّا فى أن يكون الشىء الواحد موجودا معدوما فكذالك بيّنّا أن يكون الفناء موجودا مع الجوهر الذى يضادّه بل يجب أن يكون ذالك الجوهر لأجل وجود الفناء معدوما ولأجل ما تثبت له صفة الوجود موجودا حتّى يكون موجودا معدوما فقد بان فساد ما ذكروه فى هذه الشبهة

ويتلوه فى الجزء الرابع فأمّا ما ذكروه ثانيا وصلى الله على سيّد المحمّد وآله الطاهرين [41a] الجزء الرابع من مسائل الخلاف بين أبى هاشم وبين البغداديّين املاء الشيخ أبى رشيد بن محمّد بن سعيد النّيسابورىّ رحمه الله تعالى [41b] بسم الله الرحمن الرحيم

مَسْئَلَةٌ فِى أَنَّ ٱلْجُزْء هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُوضَعَ عَلَى مَوْضِعِ ٱلْاتِّصَالِ مِنَ ٱلْجُزْئَيْنِ أَمْ لَا يَصِحُّ ذَالِكَ

اعلم أنّ شيخنا [42a] أبا هاشم قد جوّز ذالك واليه يذهب بعض المتأخّرين من أصحابه وله فيه مسئلة وقد تَتَبَّعْنَاها فى كتاب الجزء وقد كان أبو علىّ يقول أنّ ذالك لا يجوز واليه كان يذهب شيخنا أبو اسحق وله فيه مسئلة حسنة وهو الذى يقوله شيخنا أبو القسم ونحن نورد فى هذه المسئلة ما يمكن أن ننصُر[1] به كلّ واحد من القولَيْن ونبيّن ما هو الصحيح من ذالك ان شاء اللّه تعالى والذى يمكن أن يُنصر به قولُ شيخنا أبى هاشم أنّه لو لم يكن هذان الجوهران حاصلَيْن على ما هما عليه فكان ذالك الجوهر يجوز أن يحصل فى المحاذاة التى لو حصلا على ما هما عليه[2] لكان على موضع الاتّصال منهما لأنّه لا جهة فارغة الّا ويصحّ أن يقدّر فيها هذا التقديرُ فلو كان لا يجوز أن يحصل الجوهر فى هذه المحاذاة لكان لا يجوز أن يحصل فى شىء من المحاذيات وكما يجوز أن يحصل فى هذه المحاذاة متى لم يكن الجوهران تحته فيجب أن يصحّ حصوله فيهما وإن كانا تحته لأجل أنّ حال تلك المحاذاة فى كونها فارغة وفى صحّة حصول هذا الجوهر فيها لا تتغيّر بأن يكون الجوهران تحته الّا ويكونا تحته، ويمكن أن يقال أيضا لو فرضنا أربعة أجزاء كالخطّ ثمّ أزلنا الجزءيْن[3] اللذيْن فى الوسط ويبقى الطرفان مفترقيْن لأمكن أن يوضع جزء

---

1) Mscr. ىنصره. 2) Von فكان ذالك an aus Glosse. 3) aus Glosse.

ق وسطهما لا على وجه يلاقى واحدا من الطرفيْن فاذا كان كذالك كان شاغلا لقسط من محاذاة الجوهر الذى اتّصل باحدى الطرفيْن وشاغلا لقسطٍ آخرَ من محاذاة الجوهر الآخر الذى كان متّصلا بالطرف الآخر وكما يصحّ ذالك فى المحاذاة يصحّ فى الجوهر نفسه، ويمكن أن يقال أيضا لو قدّرنا ثلثة أجزاء كالخطّ وكان على كلّ واحد من الطرفيْن جزءٌ وقد حاول قادران مُتَسَاوِيَا المقدور تحريك كلّ واحد [42b] من الجزءيْن الى الوسط لوجب أن يصحّ أن يأخذ كلّ واحد منهما قسطا من ذالك الوسط ولا يجوز أن يقال أنّ كلّ واحد من الجزءيْن يبقى فى مكانه لأنّ اعتماد هذا الجزء لا يكون ممنوعا من التوليد باعتماد آخر يكافيه الّا اذا كان ذالك الاعتماد فى محلّ هذا الاعتماد يبيّن ذالك أنّ اعتمادَ أحدهما انّما يجوز أن يمنع اعتماد الآخر من التوليد بأن تَوَلَّدَ فى محلّه أكثرَ ممّا يتولّد عن الآخر أو مثل ما يتولّد عن الآخر فيتمانعان كنفسيْن تتمانعان فى نقل جسميْن متلاقييْن وبعد فلو جاز أن يَمنع من غير طريق التماسّ لوجب أن يصحّ أن يمنع الاعتمادُ الذى فعله فى يدى اعتمادَ جسمٍ آخرَ من التوليد وان كان بينى وبينه مسافة بعيدة فان قيل انّما يتمانعان لأنّه لا يكون أحدهما بالتوليد أولى من الآخر ولا يمكن توليدهما قيل له لا مانع يمنع من أن يُوَلِّدا على الحدّ الذى ذكرناه[1]) الّا مذهب بعيد[2]) لم يصحّ وانّما نورد هذه الدلالةَ لافساد ذالك المذهب والمذاهب تبنى على الأدلّة والأدلّة لا تُبنى على المذاهب وبعد فانّ هذا لو منع لوجب أن يتعذّر الفعل على الساهى لأنّه لا يكون أحد الضدّيْن بالوجود أولى من

1) Msor. ذكرنا. 2) Msor. دبعد.

الآخر فإن قيل أليس لو قدّرنا أربع مربّعات على وجه لا تلاقى بينهما وكان بينهما مقدار مربّعة فارغة واعتمد عليها أربعة من القادرين وتساوت مقدوراتهم فانّه يتعذّر تحريك شىء منها وإن لم يكن بينهما تلاقى ويبقى كلّ واحد منها فى محاذاتها قيل له أنّه لا بدّ من أن تتلاقى بأركانها ونجدها[1] كذالك وكذلك لو لُطخ ركن كلّ واحد منها بالمداد أسودّ ركن الآخر بقدر ما يلاقيه وإذا كان كذالك [43a] صحّ أن يتمانع وليس كذالك سبيل هذين الجزئين اللذين على الطرفين لأنّهما لا يتلاقيان فكيف يتمانعان، ويمكن أن يقال أيضا أنّ قطر المربّعة لا بدّ من أن يُرى كأنّه أطول من الضلع وإنّما كان كذالك لأنّهما تتلاقى بأركانهما ولا يجوز أن يقال أنّ العلّة فيه مقصورة على أنّ الخلل الذى بين أجزاء القطر أكثر وهى على سبيل الانعراج لأنّ هذا التعليل لا يمنع من التعليل[2]) الذى ذكرناه ولا شبهة فى أنّ هيئة الجزء بالمربّع أشبهُ وقد عُلم أنّ المربّعات إذا وُضعت على ذالك الحدّ فلا بدّ من أن تتلاقى بأركانها فكذالك حال الأجزاء يبيّن ذالك أيضا أنّه لا يمكن أن يوضع جزء آخر بينهما على ذالك السمت وإنّما كان كذالك لأجل الاتّصال وبعد فإنّ تفكيك أجزاء الحديد على سمت القطر فى أنّه يتصعّب بمنزلة ما يتصعّب فى سمت الضلع معلوم فلا يجوز أن يقال أنّه لا يتألّف على ذالك السمت وعلى حدّ الانعراج وإذا كان كذالك وجب أن تكون الأجزاء متّصلة على سمت القطر بأركانها ولن يكون كذالك إلّا والبعض بمنزلة الجزء الذى يوضع على موضع الاتّصال من الجزئين

---

1) Kann auch بحذّها heissen. 2) Von لا an aus Glosse.

والذى يمكن أن يُنصر به القول الآخر هو أنّ ذالك يقتضى تَجَزُّوَ[1] الجزء ألا ترى أنّ كلّ واحد من الجزءين يلاقى قدرا من ذالك الجزء سوى ما يلاقيه الآخر فلو تنصّف لكان لا يزيد حاله على ذالك وهو أيضا لا بدّ من أن يلاقى قدرا من كلّ واحد من الجزءين هو أقلّ من قدر الجزء كما هو ويمكن أن يُعترض على[2] هذا الوجه بأن يقال إنّ الجزء إذا وُضع على موضع الاتّصال فإنّه يلاقى قسطا من كلّ واحد منهما من غير أن يكون الجزء متجزّئا فى نفسه كما أنّه اذا لاقاه جُزءان من جهتين شغل كلّ واحد منهما قسطا منه وهو معقول ولا يمكن سواه وإن وقع امتناع [43b] هاهنا فذالك عبارة وإلّا فالمعنى صحيح ولا يجوز أن تكون ملاقاته للجزءين من جهتين موجبة لتجزّئ الجزء فكذالك سبيل وضع الجزء على موضع الاتّصال من الجزءين، وقد قيل أنّ ذالك لا يجوز لأنّه يوجب أن يكون فى الجزء كونان ضدّان لأنّا لو قدّرنا نقلّه بمقدار قسطه من أحد الجزءين لكان يبطل ما فيه من الكون أوّلا وإذا صحّ ذالك وجب أن يقال أنّ ذالك القدر من الشغل من هذا الجزء يقتضى اثبات كون فيه على حدّه وكذالك القدر الآخر من الجزء الآخر وهذا يوجب أن يكون فيه كونان ضدّان ويمكن أن يعترض على ذالك بأن يقال انّا قد بيّنّا أنّ الجزء يجوز أن يوضَع فى هذه المحاذاة لو لم يكن الجوهران تحته ولو وُضع فيها لَمَا وجب أن يكون فيه كونان ضدّان بل الكون واحدٌ لأنّ المحاذاة واحدة فكذالك اذا كان الجزآن تحته، وقد قيل أنّ ذالك لو جاز لوجب أن لا يكون الاعتماد بأن يولّد الكونَ فى الجزء على حدّ يأخذ من

1) Mscr. تجزّى.   2) fehlt im Mscr.

أحدهما نصفا ومن الآخر نصفا أولى من أن يولّد على حدّ يأخذ
من أحدهما قدر ربْع ومن الآخر ثلاثة أرباعٍ أو من أحدهما قدر
خُمس ومن الآخر أربعة أخماس لأنّه لا مزيّة لتوليده لأحد الكونين
على توليده للكون الآخر وهذا يوجب أن تجتمع فى الجوهر أكوان
متضادّة فى حالة واحدة وذالك محال قالوا ولا يمكن أن يقال هذا
مثل ما نعلم أنّ الاعتماد يولّد الكون فى محلّه فى أقرب المحاذيات
من المحاذاة التى حصل فيها محلّه ثمّ فيما يليه على التدريج لأنّ
كلّ واحد من الكونيْن اللذيْن صوّرناهما حاصل فى المكان الثانى من
المكان الذى حصل فيه محلّ الاعتماد ويمكن أن يُعترض عليه بأن
يقال أليس قبل حصول هذيْن الجزءيْن فى هاتيْن المحاذاتيْن كان
[44a] يمكن أن يحصل الجوهر على حدّ لو كان تحته جوهران لكان
على موضع الاتّصال [1] ولا يمكن الامتناع منه لوجهيْن أحدهما أنّه
لا محاذاة فارغة إلّا ويجوز أن يحصل فيها جوهر والثانى أنّه لا
محاذاة فارغة إلّا ويمكن أن يكون مكانا لجوهر على حدّ [2] لو
حصل تحته جوهران لكان على موضع الاتّصال وإذا كان كذالك لزم
فيما نقرّره أن يكون الاعتماد ليس بأن يولّد الكونَ فى ذالك الجوهر
على حدّ الذى يكون قد أخذ نصفا من محاذاة ونصفا من أخرى
أولى من الوجوه الأُخر فإن قيل أنّ هذا الكون يحصل فى الجوهر
ابتداء ولا يتولّد عن اعتماد وإنّما يمكن ذالك فيما يتولّد عنه قيل
له ما الذى يمنع من أن يتولّد عن الاعتماد ولا جنس من الأكوان
إلّا ويجوز أن يتولّد من الاعتماد وبعد فإنّا نقول ونحن أيضا إنّما

1) Hier folgt im Mscr.: ولا يمكن أن يحصل الجوهر على حدّ
لو كان تحته جوهران لكان على موضع الاتّصل. 2) fehlt im Mscr.

تجوّز أن يحصل الجوهر على موضع الاتّصال من الجزءيْن بكون مبتدأً لا يكون يتولّد عن الاعتماد ولا على طريقة النقلة كما قلته سواء سواء، وقد قيل أيضا اذا وضعنا أربعة أجزاء مثل الخطّ ثم رفعنا الجوهريْن اللذيْن في الوسط فانّه لا يجوز أن يوضع جزء على حدّ لا يلاقي واحدا منهما لأنّ ذلك يوجب أن يكون الخلل الذي بين أجزاء الطرفين وبين الجزء الذي وصفناه أقلّ من مقدار جزء وهذا يوجب أن يصحّ أن يكون أقلّ من الجزء شيء كما صحّ أن تكون جهته أقلّ من محاذاة جزء ويمكن أن يُعترض على ذلك بأن يقال أنّ هذا دعوى منكم لأنّه ليس يصحّ أن يكون أقلّ من الجزء شيء عند مَنْ يخالفكم في هذه المسئلة وان صحّ أن يكون خلل أقلّ من محاذاة جوهر فجَمْعكم بين هذيْن الأمريْن دعوى [44b] فيها يتنازعون وبعد فانّا قد بيّنّا أنّ الجوهر يجوز أن يوضع في جهة لو كان تحته جوهران لكان على موضع الاتّصال ثمّ لا يلزم على ذلك أن يجوز أن يكون أقلّ من الجزء شيء فكذلك ما قلناه، ويمكن أن يقال أيضا اذا قلتم أنّ الجوهر يجوز أن يلاقي بستّة أمثاله من ستّ جهات فلا بدّ من أن تقولوا أن كلّ جهة من هذه الجهات أقلّ من نفس الجزء فيجب أن تجوّزوا تجزّوً[1] واذا لم يلزمكم على هذا القول تجزّوً[1] الجزء فكذلك لا يلزم من يذهب الى أنّ الجزء يجوز أن يوضع على موضع الاتّصال من الجزءيْن أن يقول أنّه يصحّ أن يكون الشيء أقلّ من جزء فقد بان بهذه الجملة أنّ الصحيح ما قاله شيخنا أبو هاشم

---

1) Mscr. تجزّيه.


Bibliotheca Alexandrina
0502978